

حكم العمرة

بين الفرض والسنة

(دراسة فقهية مقارنة)

الدكتورة

سعاد الشرباصي حسنين

وكيل كلية الدراسات الإسلامية والعربية سابقاً

أستاذ الفقه المقارن المساعد

جامعة الأزهر - فرع البنات بالقاهرة

١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾

(سورة الروم: آية ٢١)

مُتَكَلِّمَاتُ

إن الحمد لله ، نحمده ، ونستعينه ، ونستهديه ، ونستغفره ، ونعوذ
به من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً
عبدَه ورسولَه ، وصفيه من بين الخلق وخليه ، ونصلي ونسلم عليه
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وعلى أصحابه المخلصين ، وأتباعه
وأتباع التابعين ، ومن اهتدى بهديه ، وعمل بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذا بحث متواضع في بيان خلاف الفقهاء في حكم العمرة وهل
هي من قبيل ما فرضه علينا رب العزة والمنة ؟ أم أنها من قبيل
التطوع والسنة ؟

وقد دفعني للبحث في هذا الموضوع ما لمستَه من حيرة أبناء
الأمة ، في هذه المسألة التعبدية المهمة .

فلجأت إلى كتب الفقه والقرآن والسنة ، لأن العبادات مبناها على
التوقيف والاتباع ، لا على الظن والهوى والابتداع ، ووجدت أنه من
الواجب علينا نحن العاملين في مجال الفقه المقارن أن نبين للناس في
مقارنة فقهية ، الخلاف ، وما استدلل به الفقهاء على اختلاف مذاهبهم
من أدلة ، ثم مناقشة الآراء لنتوصل إلى الرأي الراجح عند جمهور
الفقهاء ، ولتصبح ذمتنا أمام الله من التخاذل أو التقصير براء .

وقد جعلت منهاجى فى هذا البحث كما يلى :

المقدمة : وفيها: أهمية موضوع البحث وسبب اختيارى له ثم عرض لمحتواه :

الباب الأول : التعريف بمفردات عنوان البحث " حكم العمرة بين الفرض والسنة " وقد اشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : تعريف كلمة (حكم) .

الفصل الثانى : تعريف العمرة لغة واصطلاحاً .

الفصل الثالث : تعريف الفرض وهل هو الواجب؟ أو هما شيئان مختلفان.

الفصل الرابع : تعريف السنة لغة واصطلاحاً .

الباب الثانى : أحكام العمرة ، وقد احتوى أيضاً على أربعة فصول :

الفصل الأول : مشروعية العمرة وفضلها .

الفصل الثانى : مواقيت العمرة الزمانية والمكانية .

الفصل الثالث : أعمال العمرة .

الفصل الرابع : هل العمرة فرض أم سنة ؟

ثم الخاتمة : وفيها أهم نتائج البحث .

وقد تكلمت فى الفصول الأربعة السابقة من الباب الثانى بشئ من الإيجاز ، استكمالاً لعناصر وشكل البحث ، ولمزيد من الإفادة والنفع ، ثم كرست كل جهدى فى الفصل الخامس الذى هو صلب وأساس البحث . فانه أسأل أن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به آمين.

الدكتورة

سعاد الشرباصى حسنين

الباب الأول

التعريف بمفردات العنوان

الفصل الأول : تعريف لفظة (حكم) .

الفصل الثاني : تعريف العمرة .

الفصل الثالث : تعريف الفرض .

الفصل الرابع : تعريف السنة .

الفصل الأول

تعريف لفظة (حكم)

أولاً : تعريف الحكم فى اللغة :

أصل الكلمة فى اللغة المنع ، ويطلق اللفظ ويراد به القضاء^(١) .
وذلك لأنه منع من الظلم ، فيقال : حكم الله بكذا ، أى منع من
تعدى هذا الأمر ، وقضى بتطبيقه .
ويقال حكم القاضى بكذا ، أى منع المحكوم عليه من التجاوز ،
وأوقفه عند حده بقضائه عليه .

وسميت الحكمة بذلك لأنها تمنع من الجهل .

ثانياً : تعريف الحكم فى الاصطلاح :

يعرفه الأصوليون بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين
بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع^(٢) .
ويعبر بعضهم عنه بأنه : مدلول خطاب الشرع^(٣) .
وفى اصطلاح الفقهاء : هو الصفة التى هى أثر خطاب الله تعالى
المتعلق بأفعال المكلفين بالوجوب والحرمة والإباحة^(٤) .

(١) معجم مقاييس اللغة، جـ ٢ ص ٩١ مادة حكم، القاموس المحيط مادة حكم ص ١٤١٥ .
(٢) أصول الفقه للخضرى ، ص ٢٠ ، علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ،
ص ١٠٠ .

(٣) شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلى ، جـ ١ ص ٣٣٣ .

(٤) علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ، ص ١٠٠ .

مثال ذلك وجوب الصلاة ، فهو أثر لخطاب الشارع فى قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١) .

ومثاله أيضاً حرمة قربان الزنا فهو أثر لخطاب الشارع وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٢) . وهكذا (٣) .

وبناء على التعاريف السابقة ، فالمقصود بلفظة حكم الواردة فى عنوان البحث : هو بيان مدلول خطاب الشرع الوارد بشأن العمرة (فى القرآن والسنة) هل هى من الفروض والواجبات ؟ أو هى من قبيل السنن والمندوبات ؟ أو أن المقصود ببيان الأثر الذى يقتضيه خطاب الشارع بالنسبة لفعل العمرة . هل هو من الفرض ؟ أم من السنة ؟

(١) سورة البقرة : آية ٤٣ .

(٢) سورة الإسراء : آية ٣٢ .

(٣) علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ، ص ١٠٠ .

الفصل الثانى

تعريف العمرة

أولاً : تعريفها فى اللغة :

جاء فى المصباح المنير : أن العمرة جمعها عمر وعمرات ،
وهى مأخوذة من الاعتمار وهو الزيارة .

وأعمرت الرجل إعماراً : جعلته يعتمر .

وقال ابن السكيت^(١) : اعتمرته إذا قصدت له^(٢) .

وفى الصحاح : العمرة أصلها من الزيارة ، والجمع عمر .

واعتمر أى زار^(٣) .

وفى القاموس المحيط : العمرة الزيارة .

والمعتمر : الزائر والقاصد للشيء .

وسميت بذلك لأن فيها عمارة الود ، مأخوذة من الاعتمار ، يقال :

اعتمر فهو معتمر أى زار^(٤) .

(١) ابن السكيت : هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق توفى سنة ٢٤٤ هـ - أخذ عن الفراء وابن الأعرابي وله الألفاظ والأضداد وإصلاح المنطق - البداية والنهاية لابن كثير ، ج ١٠ ص ٣٦٠ .

(٢) المصباح المنير باب العين والميم وما يتلثهما .

(٣) الصحاح للجوهري - باب الراء فصل العين .

(٤) القاموس المحيط للفيروز آبادى - فصل العين باب الراء .

ثانياً : تعريفها فى الشرع :

عرفها البعض بأنها قصد الكعبة للنسك وهو الطواف والسعى^(١) ثم الحلق أو التقصير .

وقال آخرون : هى زيارة البيت على وجه مخصوص^(٢) . يعنى بإحرام وطواف وسعى وتحلل .

وقال فى المجموع : " وأما العمرة ففيها قولان . . أشهرهما . . أصلها الزيارة ، والثانى فى أصلها القصد . . وقد اختلفت الاعتبارات بقصد الكعبة لأنه قصد إلى موضع عامر " ^(٣) .

وقال فى سبل السلام : العمرة فى الشرع : إحرام وسعى وطواف وحلق أو تقصير ، سميت بذلك لأنه يزار بها البيت ويقصد^(٤) .

التعليق على ما سبق من تعريفات :

من التعريفات السابقة نلاحظ أن تعريف العمرة فى الشرع أخص من تعريفها فى اللغة ، وأن تعريفها اللغوى يشمل التعريف الشرعى ويتضمنه ، ذلك لأن المعنى اللغوى يدل على أن العمرة مطلق الزيارة وفى المعنى الشرعى قيدت الزيارة بأنها زيارة مخصوصة ، لمكان مخصوص ، لأداء أعمال مخصوصة .

(١) معنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٦٠ ، المجموع ، ج ٧ ص ٢ .

، موسوعة فقه النخعي للدكتور محمد رواش قلعه جى ، ج ٢ ص ٧٥١ .

، فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق ، ج ١ ص ٧٤٩ .

(٢) كشف القناع للبهوتى ، ج ٢ ص ٣٧٦ .

، الروض المربع ، ج ٣ ص ٥٠٠ ، الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ١ ص ٥٨٨ .

(٣) المجموع ، ج ٧ ص ٢ .

(٤) سبل السلام للصنعانى ، ج ٢ ص ٣٥٥ .

الفصل الثالث

تعريف الفرض

أولاً : معنى الفرض فى اللغة :

الفرض : الحز فى الشئ . يقال : فرضت الزند والسواك .
وفرض القوس : هو الحز الذى يقع فيه الوتر ، والجمع فراض .
والفراض أيضاً : فوهة النهر .
قال ليبيد :

تجرى خزائنه على من نابيه

جرى الفرات على فراض الجدول^(١)

وفرضة النهر : تلمته التى منها يستقى .

قال الجوهري :

والفرض : ما أوجبه الله تعالى ، سمي بذلك لأن له معالم وحدوداً .
وقوله تعالى : ﴿لَا تَتَّخِذْ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً﴾^(٢) . أى
مقتطعاً محدوداً .

وفرض الله علينا كذا وافترض ، أى أوجب . والاسم الفريضة^(٣) .

(١) الصحاح تاج اللغة للجوهري ، ج ٣ ص ١٠٩٧ ، باب الضاد فصل الفاء .

(٢) سورة النساء : من الآية ١١٨ .

(٣) الصحاح للجوهري ، ج ٣ ص ١٠٩٧

جاء فى الروض المربع : الفرض شئ لازم للعبد كلزوم الحز
للشئ . والقطع . كالتفريض . وهو التحريز . ومصدر بمعنى
المفروض^(١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾^(٢) ، فكل
واجب موقت فهو مفروض . وفرض الله الصلاة وغيرها : أوجبها .
وفرض يفرض فرضاً : وقت .

وفى القاموس : الفرض : التوقيت ، والحز فى الشئ كالتفريض^(٣) .

وفى المصباح : اشتقاق الفرائض من الفرض الذى هو التقدير .
لأن الفرائض مقدرات ، والفرض ما أوجبه الله تعالى سمي بذلك لأن له
معالم وحدوداً^(٤) ، وقال تعالى : ﴿ نَصِيباً مَّفْرُوضاً ﴾^(٥) أى محدوداً^(٦) .

ثانياً : معنى الفرض اصطلاحاً :

اختلف الفقهاء فى الفرض والواجب : هل هما مترادفان ؟ أم
مختلفان على رأيين :

الرأى الأول : أن الفرض هو الواجب ، فهما مترادفان ولا فرق
بينهما^(٧) . وهو مذهب الشافعى وإحدى الروايتين عند أحمد .

(١) الروض المربع ، ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ١٩٧ .

(٣) القاموس المحيط مادة فرض .

(٤) المصباح المنير - كتاب الفاء والراء وما يتلثهما .

(٥) سورة النساء : من الآية ١١٨ .

(٦) الروض المربع ، ج ١ ص ١٧٨ .

(٧) روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة المقدسى ، ج ١ ص ٩٢ ، أحكام الحج

والعمرة لفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر -

مجلة الأزهر المجانية لشهر ذى القعدة ١٤٢٢ هـ ، ص ١٤٢ .

الرأى الثانى : أن الفرض أكد من الواجب^(١) وهو رأى أبى حنيفة.
فالفرض : ما ثبت بدليل قاطع كنص الكتاب والإجماع والخبر
المتواتر^(٢) .

والواجب : ما ثبت بدليل ظنى كالقياس وخبر الواحد^(٣) .

وعدة الفريق الأول :

أن الفرض والواجب استويا فى الحد فوجب أن يستويا فى الحقيقة.
فحد الواجب : (ما عصى المرء بتركه) أو " ما يتعرض
المرء بتركه للعقاب ، ويثاب على فعله " ، وهذا موجود فى الفرض ،
فإنه يعصى بتركه ويتعرض للعقاب بتركه ويثاب على فعله^(٤) .

وجاء فى روضة الناظر حسم لهذا الخلاف فقال :

والنزاع لفظى ، إذ لا نزاع بيننا وبينهم فى انقسام ما أوجب
الشرع علينا وألزمنا إياه من التكليف إلى قطعى وظنى ، فاتفقنا على
تسمية الظن واجبا ، وبقي النزاع فى القطعى ، فنحن نسميه واجبا
وفرضا بطريق الترادف . وهم يخصونه باسم الفرض ، وهذا مما لا
يضرنا وإياهم فليسموه ما شاءوا^(٥) .

وهذا ما أراه صواباً ، فالفرض هو الواجب ولا فرق بينهما .

(١) روضة الناظر ، ج ١ ص ٩٢ ، الوصول إلى الأصول للبغدادى ، ج ١ ص ٧٨ .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) روضة الناظر ، ج ١ ص ٩٢ .

(٤) الوصول إلى الأصول ، ج ١ ص ٧٨ .

(٥) روضة الناظر ، ج ١ ص ٩٢ ، الروض المربع ، ج ١ ص ١٧٨ .

ويؤيد هذا الرأي ما قاله البغدادي وما نصه :

"وأما عمدة الخصم فإنه يقول : الفرض : " ما ثبتت بدليل مقطوع به " ، والواجب : " ما ثبت بدليل مظنون مجتهد فيه " .

وهذا تحكم لا دليل عليه لسبب أنه ليس بأولى من قول القائل : الفرض ما ثبت بدليل مجتهد فيه . والواجب ما ثبتت بدليل مقطوع به^(١).

وقالوا : الفرض ما لا اختلاف فيه . والواجب : ما فيه اختلاف .

قلنا : هذا باطل . لأنه ليس أولى من تقدير ضده .

وهو أن يقول القائل : الفرض ما اختلف فيه . والواجب ما لا اختلاف فيه .

على أن من المسائل ما لا سبيل لأصحاب أبي حنيفة فيها إلى إنكار إطلاق اسم الفرض عليها كأصول الديانات ، فإنها تختلف فيها بين العلماء والعلم فيها من جملة الفرائض .

وكذا من توضأ وترك النية وصلى فصلاته مختلف فيها بين العلماء.

فالشافعي رضى الله عنه يقول : هي باطلة . وأبو حنيفة يقول : هي صحيحة . ولا خلاف عندهم أنها من جملة الفرائض^(٢) . أ. هـ.

وعلى ذلك فالمطلوب فعله إن كانت صيغة طلبه نفسها تدل على أنه حتم ولازم فهو الواجب وهو الفرض ، ولا فرق بينهما .

(١) الوصول إلى الأصول ، ج ١ ص ٧٨ .

(٢) الوصول إلى الأصول ، ج ١ ص ٧٨ ، ٧٩ .

ومثال ذلك : كتب عليكم، وفرض عليكم ، وقضى ربك وما شابه.
وإن كانت صيغة طلبه نفسها لا تدل على طلب حتم ، واستدل بالقرائن
على أن المطلوب واجب كان واجباً .

وقد تكون القرينة نصاً ، وقد تكون ما يؤخذ من مبادئ الشريعة
العامة وقواعدها الكلية ، وقد يكون ترتيب العقوبة على ترك الفعل
وعدم ترتبها . ولهذا اشتهر تعريف الواجب بأنه ما يستحق تاركه
العقوبة^(١).

(١) علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ، ص ١١١ ، ١١٢ .

الفصل الرابع

تعريف السنة

أولاً : تعريف السنة فى اللغة :

جاء فى الصباح : السنة : السيرة حميدة كانت أو ذميمة .
والجمع سنن . مثل غرفة وغرف^(١) .

وجاء فى المصباح المنير : السنة الطريقة^(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا ﴾^(٣) .

وتطلق السنة على الطريقة المحمودة وأيضاً على الطريقة المذمومة .

جاء فى الحديث النبوى : " من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر
من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر
من عمل بها إلى يوم القيامة " ^(٤) .

وجاء فى حاشية ابن عابدين أن السنة عبارة عن الطريقة المرضية
أو السيرة الحسنة^(٥) .

ثانياً : تعريف السنة فى الاصطلاح :

السنة فى اصطلاح الأصوليين : ما نقل عن النبى ﷺ من قول أو
فعل أو تقرير^(٦) .

(١) الصباح للجوهري ، ج ٥ ص ٢١٣٩ .

(٢) المصباح المنير ، ج ١ ص ٣٩٦ .

(٣) سورة الفتح : من الآية ٢٣ .

(٤) الحديث : أخرجه مسلم عن جرير البجلي .

(٥) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٧١ .

(٦) علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ، ص ٣٦ .

وهي في اصطلاح الفقهاء :

ما ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراض ولا وجوب^(١) .

أو هي : الصفة الشرعية للفعل المطلوب طلباً غير جازم بحيث يثاب المرء على فعله ، ولا يعاقب على تركه^(٢) .

أو هي : ما طلب الشارع فعله من المكلف طلباً غير حتم ، بأن كانت صيغة طلبه نفسها لا تدل على تحميمه ، أو اقترنت بطلبه قرائن تدل على عدم التحتم ، فإذا طلب الشارع الفعل بصيغة " يسن كذا أو يندب كذا " كان المطلوب بهذه الصيغة مندوباً أو مسنوناً^(٣) .

الفرق بين السنة في اصطلاح الأصوليين واصطلاح الفقهاء :

أنها عند الأصوليين : اسم لدليل من أدلة الأحكام الشرعية، فيقال: هذا الحكم ثبت بالسنة أى لا بالقرآن^(٤) .

أما عند الفقهاء فهي : حكم شرعى يثبت للفعل بهذا الدليل فيقال : هذا الفعل سنة ، أو حكمه السنية ، أى ليس فرضاً ولا واجباً ، فهي على هذا حكم من الأحكام وليست دليلاً من الأدلة^(٥) .

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى للدكتور مصطفى السباعى ، ص ٤٨ .

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة للإمام الشيخ محمود شلتوت ، ص ٤٦٨ .

(٣) علم أصول الفقه للأستاذ عبد الوهاب خلاف ، ص ١١١ .

(٤) الإسلام عقيدة وشريعة للإمام الشيخ محمود شلتوت ، ص ٤٦٨ .

(٥) المرجع السابق .

الباب الثاني

أحكام العمرة

الفصل الأول : مشروعية العمرة وفضلها .

الفصل الثاني : مواقيت العمرة الزمانية والمكانية .

الفصل الثالث : أعمال العمرة .

الفصل الرابع : هل العمرة فرض أم سنة ؟

الفصل الأول

مشروعية العمرة وفضلها

أولاً : مشروعية العمرة :

أجمع العلماء على أن العمرة مشروعة كالحج^(١) .

أدلة مشروعيّتها :

دل على مشروعية العمرة ما يأتي :

- ١ - قوله ﷺ : " العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما " ^(٢) .
- ٢ - قوله ﷺ : " تابعوا بين الحج والعمرة ، فإن متابعة بينهما تنفي الذنوب والفقر كما ينفي الكير خبث الحديد . . . " ^(٣) .
- ٣ - قوله ﷺ : " عمرة في رمضان تعدل حجة " ^(٤) .

ثانياً : فضل العمرة :

-
- (١) الروض المربع ، ج ٣ ص ٥٠٢ .
 - الإحكام شرح أصول الأحكام للنجدي الحنبلي ، ج ٣ ص ٥٠٢ .
 - البحر الزخار ، ج ٣ ص ٣٨٥ .
 - فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق ، ج ١ ص ٧٤٩ .
 - (٢) الحديث : رواه أحمد والبخاري ومسلم عن ابن مسعود .
 - (٣) الحديث : رواه ابن مسعود مرفوعاً - فتح الباري شرح البخاري ، ج ٣ ص ٥٩٨ .
 - كما رواه الدار قطنى والطبرانى .
 - (٤) الحديث : رواه أحمد وابن ماجه .

للعمرة في الإسلام فضل كبير ومنزلة عظيمة ، وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة منها :

١ - ما ورد في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما . . . " (١) .

٢ - ما روى عن ابن جريج^(٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " هذا البيت دعامة الإسلام ، فمن خرج يوم هذا البيت (يقصد بيت الله الحرام) من حاج أو معتمر ، كان مضموناً على الله ، إن قبضه أن يدخله الجنة ، وإن رده ، رده بأجر وغنيمة " (٣) .
إسناده حسن .

٣ - ما رواه الحاكم عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لها في عمرتها : " إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك " (٤) .
أي على قدر تعبك في أداء العمرة وصدقتك على المحتاجين .

٤ - ما رواه البيهقي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال : " الحجاج والعمار وفد الله ، إن

(١) رواه البخاري برقم ١٧٧٣ في باب العمرة وفضلها - فتح الباري شرح البخاري ، ج ٣ ص ٥٩٧ .

(٢) ابن جريج : هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي - مولاهم - المكي أبو الوليد أحد الأعلام الفقهاء المشاهير ومن النقاة الفضلاء روى له أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، توفي سنة ١٥٠ هـ وقد جاوز السبعين - تقريب التهذيب ت ٤٢٢١ .

(٣) رواه ابن جريج بإسناد حسن عن جابر - فقه السنة ، ج ١ ص ٦٢٧ .

(٤) رواه البخاري برقم ١٧٧٣ في باب أجر العمرة على قدر النصب - فتح الباري شرح البخاري ، ج ٣ ص ٦١٠ .

سألوا أعطوا ، وإن دعوا أجيبوا ، وإن أنفقوا (أى فى سبيل الله) أخلف لهم " (١) .

٥ - بما رواه ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى ﷺ قال: " فإن عمرة فى رمضان تعدل حجة " (٢) . أى ثوابها ، ولا تجزئ عن الحجة المفروضة .

٦ - قال ﷺ : " من خرج من بيته حاجاً أو معتمراً فمات أجرى له أجر الحاج المعتمر إلى يوم القيامة ، ومن مات فى أحد الحرمين لم يعرض ولم يحاسب وقيل له ادخل الجنة " (٣) .

٧ - وفى الخبر : " استكثروا من الطواف بالبيت فإنه من أجل شئ تجدونه فى صحفكم يوم القيامة وأغبط عمل تجدونه " ولهذا يستحب الطواف ابتداء من غير حج ولا عمرة " (٤) .

(١) رواه البيهقى عن عمرو بن شعيب ، رواه النسائى بلفظ " وفد الله ثلاثه : الغزى والحاج والمعتمر " ج ٥ ص ١١٣ .

(٢) رواه البخارى برقم ١٧٧٣ باب عمرة رمضان - فتح البارى شرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٣ .

(٣) أخرجه البيهقى فى الشعب بالشرط الأول من حديث أبى هريرة . وروى هو والدارقطنى من حديث عائشة الشطر الثانى نحوه ، وكلاهما ضعيف - إحياء علوم الدين للإمام الغزالى - كتاب أسرار الحج ، ج ١ ص ٣٥٠ .

(٤) أخرجه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين - المرجع السابق .

الفصل الثاني

مواقيت العمرة

المبحث الأول

ميقاتها الزمانى (وقتها)

ليس للعمرة ميقات زمانى محدد كما هو الحال بالنسبة للحج^(١) .
قال تعالى تحديداً لذلك : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٢) .
وتقديره : وقت الحج أو أشهر الحج معلومات ، من قبيل حذف
المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، فنبت بذلك أن له وقتاً معيناً .
وعلى ذلك اختلف الفقهاء فى العمرة ؛ هل تجوز فى أى وقت من
السنة ؟
فذهب جمهور الفقهاء إلى أن العمرة تجوز فى أى وقت من السنة
وفيما يلى بعض نصوصهم الدالة على ذلك :
جاء فى كتب المالكية ما نصه : " وقت الإحرام للعمرة أبداً " ^(٣) .
وفى كتب الحنابلة : قال ابن قدامة : " فأما العمرة فكل الزمان
ميقات لها " ^(٤) .

(١) فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ٢٦٩ .
(٢) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .
(٣) الشرح الصغير للرددير ، ج ١ ص ٥٦٠ .
، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ١ ص ٢٢ .
(٤) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ .

وقال البهوتي : " وميقات العمرة الزمانى جميع العام " (١) .

وعند الشافعية قالوا : " جميع السنة وقت لإحرام العمرة وجميع أعمالها " (٢) ولا يكره فى شئ منها (٣) .

وقال جمهور الحنفية : " العمرة جائزة فى جميع أيام السنة لأنها غير مؤقتة بوقت " (٤) .

وقال الظاهرية : " أما العمرة فهي جائزة فى كل وقت من أوقات السنة ، وفى كل يوم من أيام السنة ، وفى كل ليلة من لياليها لا تحاش شيئاً " (٥) .

قال الصنعانى : بعد أن ذكر قوله ﷺ : " العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما " ، قال : وظاهر الحديث عموم الأوقات فى شرعيتها ، وإليه ذهب الجمهور (٦) .

واستثنى أبو حنيفة يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق الثلاثة (٧) . فقال تكره العمرة فيها (٨) .

-
- (١) كشف القناع للبهوتي ، ج ٢ ص ٤٠٥ .
(٢) مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، ج ١ ص ٤٧١ ، ٤٧٢ .
(٣) مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٤ .
(٤) الاختيار لتعليل المختار ، ج ١ ص ٢٠٣ .
(٥) نيل الأوطار للشوكانى ، ج ٥ ص ٣٠ ، ٣١ .
(٦) البناءة فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٤١٦ .
(٧) المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٦٥ .
(٨) سبل السلام ، ج ٢ ص ٣٥٦ .
(٩) أيام التشريق الثلاثة : هى الأيام الثلاثة التى تلى يوم النحر ، ومسميت بذلك لأن الوقت المختار لرمى الجمار فيها هو وقت الضحى بعد طلوع الشمس وشروقها .
(١٠) نيل الأوطار للشوكانى ، ج ٥ ص ٣٠ ، ٣١ .
(١١) فقه السنة للشيخ سيد سابق ، ج ١ ص ٧٥١ .
(١٢) البناءة فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٤١٦ .

وقال أبو يوسف (من أصحاب أبي حنيفة) تكره يوم عرفة وثلاثة أيام بعده^(١) .

وسوف أفصل هذا الرأي وأبين أدلته عند الحديث عن مشروعية العمرة في أشهر الحج .

أدلة جمهور الفقهاء :

استدل جمهور الفقهاء على أن العمرة جائزة في جميع أيام السنة بما يأتي :

١ - بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : " عمرة في رمضان تعدل حجة " ^(٢) .

فدل الحديث على جوازها في رمضان ، فضلاً عن كونها تعدل حجة في المنزلة والثواب كما سيأتي إن شاء الله .

٢ - بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما " أن النبي ﷺ اعتمر أربعاً إحداهن في رجب " ^(٣) .

فنص الحديث على اعتماره ﷺ في رجب، فدل ذلك على جوازها فيه.

٣ - بما روى عن عائشة رضي الله عنها " أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة ، وعمرة في شوال " ^(٤) .

(١) المراجع السابقة .

(٢) الحديث رواه الجماعة إلا الترمذي ، وله من حديث أم معقل - نيل الأوطار ، ج ٥ ص ٣٠ .

(٣) الحديث رواه الترمذي وصححه .

(٤) الحديث رواه أبو داود. وقال ابن حجر إسناده قوى - فتح الباري ، ج ٢ ص ٦٠٠ .

فنص الحديث أنه ﷺ اعتمر في ذى القعدة وشوال ، كما دلت الأحاديث الصحيحة على أنه ﷺ اعتمر في ذى الحجة مع حجه ، فكان مجموع ذلك كله دليلاً على عدم التأقيت للعمرة ^(١) .

يضاف إلى ما سبق ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قال :
" في كل شهر عمرة " ^(٢) .

ثم لعدم وجود المخصص لها بوقت معين دون آخر ^(٣) .

المطلب الأول

حكم أداء العمرة قبل الحج

لا بأس على أحد أن يعتمر قبل أن يحج ^(٤) .

فعن أبي إسحاق قال : " سألت مسروقاً وعطاءً ومجاهداً عن ذلك فقالوا : اعتمر رسول الله ﷺ في ذى القعدة قبل أن يحج . وقال : سمعت البراء بن عازب رضي الله عنهما يقول : اعتمر رسول الله ﷺ في ذى القعدة قبل الحج فقال : لا بأس ^(٥) .

قال عكرمة : قال ابن عمر : " اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج " ^(٦) .

وقد اعتمر رسول الله ﷺ عمره كلها قبل أن يحج ، رغم أن فرض الحج كان قد نزل على النبي ﷺ قبل أن يعتمر ^(٧) .

-
- (١) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٢ ، الميزان الكبرى ، ج ١ ص ١٧٧ ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ١ ص ٣٥٠ .
(٢) الحديث رواه الشافعى - نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ص ٣٠ .
(٣) كشف القناع لليهوئى ، ج ٢ ص ٤٠٥ .
(٤) فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق ، ج ١ ص ٧٥١ .
(٥) المرجع السابق .
(٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٥٩٨ .
(٧) رواه البخارى برقم ١٧٧٤ - فتح البارى ، ج ٣ ص ٥٩٩ .

المطلب الثانى

عدد عمرات النبى ﷺ

اعتمر النبى ﷺ أربع عمر فى أربع سنين ، ولم يزد فى كل سفرة عن عمرة واحدة^(١) .

فعن ابن عباس رضى الله عنهما : أن النبى ﷺ اعتمر أربع عمر : عمرة الحديبية ، وعمرة القضاء ، والثالثة من الجعرانة ، والرابعة مع حجته^(٢) .

وعن أنس رضى الله عنه قال : اعتمر النبى ﷺ أربع عمر : عمرة الحديبية فى ذى القعدة حيث صده المشركون ، وعمرة من العام المقبل فى ذى القعدة حيث صالحهم ، وعمرة الجعرانة إذ قسم غنيمته حنين^(٣) .

وعن همام قال : " اعتمر النبى ﷺ أربع عمر فى ذى القعدة ، إلا التى اعتمر فى حجته : عمرة الحديبية ، ومن العام المقبل ، ومن الجعرانة حيث قسم غنائم حنين ، وعمرة مع حجته " ^(٤) .

وفى حديث للبراء بن عازب أنه ﷺ اعتمر مرتين فى ذى القعدة قبل أن يحج^(٥) .

(١) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٦ .

(٢) رواه أبو داود ، ج ٥ ص ٤٧٠ برقم ١٩٧٧ . كما رواه أحمد وابن ماجه .

(٣) رواه البخارى برقم ١٧٧٨ - فتح البارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

(٤) رواه البخارى برقم ١٧٨٠ - فتح البارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

(٥) رواه البخارى برقم ١٧٨١ - فتح البارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

قال فى الفتح : والجمع بينه وبين من قال إنها أربع عمر لأنه لم يعد العمرة التى قرن بها بحجته ، لأن حديثه مقيد بكون ذلك وقع فى ذى القعدة ، والتى مع حجته كانت فى ذى الحجة ، وكأنه لم يعد أيضاً التى صد عنها ، وإن كانت وقعت فى ذى القعدة ، وربما عدّها ولم يعد عمرة الجعرانة لخفائها عليه كما خفيت على غيره كما ذكر ذلك محرر الكعبى^(١) فيما أخرجه الترمذى^(٢) .

وعن عائشة رضى الله عنها : " أنه ﷺ اعتمر ثلاث عمر : عمرتين فى ذى القعدة وعمرة فى شوال " ^(٣) .

قال فى الفتح : وقولها " فى شوال " مغاير لقول غيرها " فى ذى القعدة " .

ويجمع بينهما بأن يكون ذلك وقع فى آخر شوال وأول ذى القعدة^(٤) .

ويؤيد أن عمرات النبى ﷺ كانت كلها فى ذى القعدة : ما رواه مجاهد قال : " دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد ، فإذا عبد الله بن عمر جالس إلى حجرة عائشة ، فقال له عروة : يا أبا عبد الرحمن ،

(١) مُحَرَّش - بضم أوله وفتح المهملة - ابن عبد الله أو ابن سويد بن عبد الله الكعبى ، الخزاعى ، نزيل مكة ، صحابى ، له حديث فى عمرة الجعرانة - تقريب التهذيب برقم ٦٥٤٧ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

(٣) قال فى فتح البارى - الحديث إسناداه قوى ، وقد رواه ابن مالك عن هشام عن أبيه مرسل - فتح البارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

(٤) فتح البارى شرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

كم اعتمر النبي ﷺ ؟ فقال : أربع عمر : إحداهن فى رجب ، فقال عروة ألا تسمعين يا أم المؤمنين إلى ما يقول أبو عبد الرحمن ، فقالت : وماذا يقول ؟ قال : يقول : اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر إحداهن فى رجب ، فقالت : يرحم الله أبا عبد الرحمن ما اعتمر رسول الله ﷺ إلا وهو معه ، وما اعتمر فى رجب قط " (١) .

فعائشة رضى الله عنها أنكرت كونه اعتمر فى رجب ، وما أنكرت كونه اعتمر أربع عمر . فقد اتفقت عائشة وابن عمر على أنه اعتمر أربع عمر (٢) .

المطلب الثالث

أفضل أوقات العمرة

ذهب الأئمة الثلاثة أبو حنيفة والشافعى وأحمد إلى أن أفضل أوقات العمرة رمضان (٣) .

أدلة الأئمة الثلاثة على فضل العمرة فى رمضان :

استدل الأئمة الثلاثة على فضل العمرة فى رمضان بما يأتى :

١ - بما روى عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : " عمرة فى رمضان تعدل حجة " (٤) .

(١) فتح البارى شرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ .

(٢) فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ٧٤ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ١ ص ٥٩١ .

(٤) الحديث : رواه الجماعة إلا الترمذى ، وله من حديث أم معقل - نيل الأوطار ، ج ٥ ص ٣٠ .

٢ - بما روى عن أم معقل قالت : " أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت رسول الله ﷺ فقال : اعتمرى فى رمضان ، فإن عمرة فى رمضان تعدل حجة " (١) .

فقول النبى ﷺ : " تعدل حجة " :

قال الحافظ :

" فيه دليل على أن العمرة فى رمضان تعدل حجة فى الثواب " (٢) .
ونقل الترمذى عن إسحاق بن راهويه (٣) أن معنى هذا الحديث نظير ما جاء " أن (قل هو الله أحد) تعدل ثلث القرآن " (٤) .
وقال ابن العربى : حديث العمرة هذا صحيح وهو فضل من الله ونعمة ، فقد أدركت العمرة منزلة الحج بانضمام رمضان إليها (٥) .
وقال ابن الجوزى : فى الحديث : أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت ، كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد (٦) .
وخالفهم المالكية فلا فرق عندهم بين عمرة فى رمضان وعمرة فى غيره (٧) .

-
- (١) الحديث : أخرجه البخارى برقم ١٧٨٢ - فتح البارى ، ج ٣ ص ٦٠٣ .
وأخرجه الترمذى والنسائى من طريق معمر عن الزهرى عن أبى بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بنى أسد يقال لها أم معقل - نيل الأوطار ، ج ٥ ص ٣٠ .
(٢) فتح البارى شرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٤ .
(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلى ، أبو محمد بن راهويه المروزي ، ثقة حافظ مجتهد ، قرين أحمد بن حنبل تذكرة الحفاظ ، تقريب التهذيب برقم ٣٣٤ .
(٤) المرجع السابق ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٦ .
(٥) المرجع السابق .
(٦) المرجع السابق .
(٧) الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ١ ص ٥٩١ .

المطلب الرابع

وقت الحج (أشهر الحج)

ضرب الله سبحانه وتعالى لأعمال الحج أشهراً معلومة كما سبق أن أشرنا قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(١) .

قال الفراء^(٢) : معناه : وقت الحج أشهر معلومات^(٣) .

وقيل التقدير : الحج حج أشهر معلومات^(٤) .

وقبل أن نتكلم عن حكم العمرة في أشهر الحج يجدر بنا أولاً أن نبين ما هي أشهر الحج ؟

خلاف الفقهاء في أشهر الحج :

قال الشوكاني :

" أجمع العلماء على أن المراد بأشهر الحج ثلاثة أولها شوال " ^(٥) .

واختلفوا هل هي ثلاثة بكمالها أو هي شهران وبعض الثالث ؟

فقال فريق هي ثلاثة بكمالها منهم الإمام مالك^(٦) والظاهرية^(٧) ونقل

(١) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

(٢) الفراء : أحد أئمة العربية .

(٣) فتح القدير للشوكاني ، ج ١ ص ٢٠٠ .

(٤) المرجع السابق والصفحة .

(٥) نيل الأوطار ، ج ٥ ص ٣٠ ، البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، فتح الباري ، ج ٣ ص ٤٢٠ .

(٦) جامع الأحكام الفقهية للقرطبي جمع فريد الجندی ، ج ١ ص ٣٩٦ ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

(٧) المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٦٨ ، ٦٩ .

هذا عن "الإملاء" للشافعي^(١) والقديم^(٢) وهو مروى عن عمر وابن عباس^(٣) وهو قول طاوس وعطاء^(٤).

وقال فريق آخر هي شهران وبعض الثالث^(٥).

ومن هؤلاء الأئمة الثلاثة وجمهور العلماء^(٦).

وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي^(٧).

والقولان الأول والثاني مرويان مالك، حكى الأول ابن المنذر وحكى الثاني ابن حبيب^(٨).

حجة الفريق الأول : (القائل بأنها ثلاثة أشهر كاملة) :

استدل هذا الفريق بعموم قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٩).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ص ٤٢٠ ، نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ص ٣٠ .

(٢) البنائية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٣٠ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، البخاري ، ج ٢ ص ٢٧٧ .

(٤) المحلى لابن حزم الظاهري ، ج ٧ ص ٦٩ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، بداية المجتهد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

(٦) رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ، ج ١ ص ٣٥٢ ، نيل الأوطار للشوكاني ، ج ٥ ص ٣٠ ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، البنائية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٢٩ ، مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٤ .

(٧) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٦٩ .

(٨) جامع الأحكام الفقهية للقرطبي ، ج ١ ص ٣٩٦ ، فتح القدير للشوكاني ، ج ١ ص ٢٠٠ .

(٩) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

قالوا : فوجب أن يطلق على جميع أيام ذى الحجة أصله انطلاقه على جميع أيام شوال وذى القعدة (١) .

وقالوا : بأن لفظة (أشهر) هى جمع شهر وهى من جموع القلة ، وأقل الجمع ثلاثة (٢) ولا يطلق لفظ أشهر على شهرين وبعض آخر (٣) ولأن رمى الجمار - وهو من أعمال الحج - يعمل فى اليوم الثالث عشر من ذى الحجة وطواف الإفاضة - وهو من فرائض الحج - يعمل فى ذى الحجة كله بلا خلاف منهم فصح أنها ثلاثة أشهر (٤) .

حجة الفريق الثانى على ما ذهب إليه :

احتج جمهور الفقهاء بما يأتى :

١ - أن الإحرام ينقضى قبل تمام الشهر الثالث باتقضاء أفعاله (٥) .

٢ - أنه لو كان وقت الحج باقياً بعد مضى العشر من ذى الحجة لم يفت الحج بفواتها ، لأن العبادة لا تفوت مع بقاء وقته (٦) .

٣ - ولأن الجمع يجوز إطلاقه على اثنين وعلى اثنين وبعض آخر فقد قال تعالى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٧) ، والقروء عند مالك هى الأطهار ، ولو طلقها فى طهر احتسبت بنفسه (٨) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

(٢) فتح القدير للشوكانى ، ج ١ ص ٢٠٠ ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ .

(٣) المحلى لابن حزم الظاهرى ، ج ٧ ص ٦٩ .

(٤) المحلى لابن حزم الظاهرى ، ج ٧ ص ٦٩ .

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

(٦) البناءة فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

(٧) سورة البقرة : من الآية ٢٢٨ .

(٨) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٤ ، كشاف القناع للبهوتى ، ج ٢ ص ٤٠٥ .

ويقول العرب : ثلاث خلون من ذى الحجة وهم فى الثالثة^(١) .

وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾^(٢) أى فى أكثرهن^(٣) .

وقال الشيخ الشربينى الخطيب : " وأطلق الأشهر على شهرين وبعض تنزيلاً للبعض منزلة الكل ، أو إطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد كما فى قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ﴾^(٤) أى عائشة وصفوان .

ثمرة الخلاف بين الفقهاء فى هذه المسألة :

تظهر فائدة الخلاف هنا فى ما وقع من أعمال الحج بعد يوم النحر؛ فمن قال إن ذا الحجة كله من وقت الحج لم يلزمه دم التأخير لما يقع من الأعمال بعد يوم النحر .

ومن قال ليس إلا العشر منه ، قال ينقضى الحج بانقضاء يوم النحر ويلزم الدم فيما بعد ذلك من أعمال لتأخره عن وقته^(٥) .

اختلاف العلماء فى يوم النحر هل هو من أشهر الحج أم لا ؟

ثم اختلف جمهور الفقهاء - القائل بأن أشهر الحج شهران وبعض الثالث - فى يوم النحر ، فمنهم من أدخله فى أشهر الحج ، ومنهم من لم يدخله كما يأتى :

(١) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٤ .

(٢) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٤ .

(٤) سورة النور : من الآية ٢٦ .

(٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

، جامع الأحكام الفقهية للقرطبي ، ج ١ ص ٣٩٦ .

، تفسير فتح القدير ، ج ١ ص ٢٠٠ ، البناية فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٣١ .

قال أحمد^(١) وأبو حنيفة^(٢) يدخل يوم النحر في أشهر الحج .
وقال الشافعي في المشهور المصحح عنه^(٣) لا يدخل يوم النحر فيها .
وقال (أي الشافعي) : وآخر أشهر الحج ليلة النحر ، وليس يوم
النحر منها ، ذكر ذلك النووي رحمه الله .

دليل الشافعي :

استدل الشافعي على ما ذهب إليه بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ
فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾^(٤) .

وقال : ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر^(٥) .

وقال أيضاً : ويوم النحر لا يصح فيه الإحرام ، فكذا ليلته^(٦) .

دليل أحمد وأبي حنيفة :

واستدل أحمد وأبو حنيفة بقول النبي ﷺ : " يوم الحج الأكبر
يوم النحر " ^(٧) ، وقالوا : فكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس
من أشهره ؟ ^(٨) .

(١) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

، فتح الباري شرح البخارى ، ج ٣ ص ٤٢٠ .

(٢) البنائة فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٣٢ .

، فتح الباري شرح البخارى ، ج ٣ ص ٤٢٠ .

(٣) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧١ ، رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ، ج ١ ص ٣٥٢ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٩٧ .

(٥) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧١ ، الميزان الكبرى للشعرانى ، ج ١ ص ١٨١ .

(٦) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧١ ،

(٧) الحديث : رواه أبو داود برقم ١٩٣٠ باب يوم الحج الأكبر .

وقال المنذرى : أخرجه البخارى ومسلم - عون المعبود شرح سنن أبى داود ،

ج ٥ ص ٤٢١ .

(٨) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

ولأن هذا قول ابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وعطاء ، ومجاهد والنخعي ، وقتادة ، والثوري ، وأصحاب الرأي^(١) .

ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الزيارة وفيه رمى جمرة العقبة والحلق والنحر والسعى والرجوع إلى منى وما بعده ليس من أشهر الحج لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا لأركانه^(٢) .

المطلب الخامس

حكم العمرة في أشهر الحج

اختلف الفقهاء في مشروعية العمرة في أشهر الحج إلى فريقين :

الفريق الأول : ذهب إلى القول بمشروعيتها في أشهر الحج^(٣) ، فلا يكره الإحرام بها في أى وقت من السنة عندهم .

وهذا مذهب الشافعي^(٤) وهو الرأي الصحيح في مذهب الحنيفة^(٥) وأشهر الروايتين في مذهب الحنابلة^(٦) .

(١) المغنى والشرح الكبير ، جـ ٣ ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

، نيل الأوطار للشوكاني ، جـ ٥ ص ٣٠ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ، جـ ٣ ص ٢٢٤ .

(٣) نيل الأوطار للشوكاني ، جـ ٥ ص ٣١ .

، صحيح مسلم بشرح النووي ، جـ ٤ ص ٤٨٥ .

، المغنى والشرح الكبير ، جـ ٣ ص ٢٢٤ .

، بداية المجتهد ، جـ ١ ص ٣٧٩ .

(٤) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، جـ ١ ص ٢١٨ ، مغنى المحتاج ، جـ ١ ص ٤٧٢ .

(٥) البناية في شرح الهداية ، جـ ٤ ص ٤١٦ ، الاختيار لتعليل المختار ، جـ ١ ص ٢٠٣ .

(٦) المغنى والشرح الكبير ، جـ ٣ ص ٢٢٤ ، كشف القناع ، جـ ٢ ص ٤٠٥ .

الفريق الثاني : ذهب إلى القول بالكراهة ، فأبو حنيفة^(١) قال بكراهة العمرة في خمسة أيام هي : يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق . وهو الرواية الثانية عند الحنابلة^(٢) .

ومالك قال بكراهة العمرة لمحرم بالحج ، فلا يصح إحرامه بالعمرة إلا إذا فرغ من جميع أعمال الحج إلى غروب اليوم الرابع^(٣) .

حجة الفريق القائل بالكراهة :

احتج الفريق القائل بالكراهة بأنها (أى العمرة) تشغل عن الحج في وقته . وأن في القول بكراهتها في أشهر الحج تعظيماً لأمر الحج^(٤) . وقالوا : بأن القول بالكراهة منقول عن عائشة رضي الله عنها ، وأن الظاهر أنه سماع عن النبي ﷺ .

ولأن عليه في هذه الأيام باقى أفعال الحج ، فلو اشتغل بالعمرة ربما اشتغل عنها فتقوت ، ولو أداها فيها جاز مع الكراهة كصلاة التطوع في الأوقات الخمسة المكروهة^(٥) .

(١) البناية في شرح الهداية ، ج٤ ص ٤١٦ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ، ج٣ ص ٢٢٤ .

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج١ ص ٥٦٠ .

، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج١ ص ٢٢ .

(٤) نيل الأوطار للشوكاني ، ج٥ ص ٣١ ، الاختيار لتعليل المختار ، ج١ ص ٢٠٣ .

، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج١ ص ٣٧٩ .

(٥) الاختيار لتعليل المختار ، ج١ ص ٢٠٣ .

حجة الفريق القائل بمشروعية العمرة في أشهر الحج وأنه لا يكره الإحرام بها في أى وقت من الأوقات .

احتج هؤلاء بما يأتى :

١ - بما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال :

كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض . ويجعلون المحرم صفراً . ويقولون : إذا برأ الدبر . وعفا الأثر . وانسلخ صفر . حلت العمرة لمن اعتمر .

فقدم النبى ﷺ وأصحابه صبيحة رابعة^(١) مهلين بالحج ، فأمرهم النبى ﷺ أن يجعلوها عمرة فتعاضم ذلك عندهم فقالوا : يا رسول الله : أى الحل ؟ قال : " الحل كله " ^(٢) .

توضيح بعض عبارات الحديث السابق^(٣) .

قوله : " كانوا يرون العمرة فى أشهر الحج من أفجر الفجور فى الأرض " الضمير فى " كانوا " يعود إلى أهل الجاهلية .

قوله : " ويجعلون المحرم صفراً " .

قال العلماء : المراد الإخبار عن النسئ الذى كانوا يفعلونه ، وكانوا يسمون المحرم : صفراً ، ويحطونه ، وينسئون المحرم ، أى يؤخرون تحريمه إلى ما بعد صفر ، لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر

(١) أى فى اليوم الرابع من ذى الحجة - مسلم بشرح النووى ، ج ٤ ص ٤٨٥ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٤ ص ٤٨٥ باب جواز العمرة فى أشهر الحج برقم ١٩٨- (١٤٢٠) .

(٣) من صحيح مسلم بشرح النووى، ج ٤ ص ٤٨٦ باب جواز العمرة فى أشهر الحج.

محرمة تضيق عليهم أمورهم من الغارة والمقاتلة وغيرها فأضلهم الله تعالى في ذلك فقال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ... ﴾ (١).

وقوله : " ويقولون إذا برأ الدَّبر (٢) " يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج ، فإنها كانت تدبر (٣) بالسير عليها للحج من طول السفر والمشقة .

قوله : " وعفا الأثر " أى درس وانمحى وزال ، والمراد أثر الإبل وغيرها عفا أثرها لطول مرور الأيام ، وهذا هو المشهور (٤) .

٢ - واستدلوا بما روى عن ابن عباس أيضاً قال :

قدم النبي ﷺ وأصحابه لأربع خلون من العشر ، وهم يلبون بالحج ، فأمرهم أن يجعلوها عمرة (٥) .

وجه الدلالة من الحديثين السابقين :

وجه استدلال جمهور الفقهاء من الحديثين السابقين على جواز العمرة في أشهر الحج أن النبي ﷺ أدى العمرة في أشهر الحج ، إبطالاً لما كان عليه أهل الجاهلية من تحريمها في هذا الوقت ، فكان فعله ﷺ دليلاً عملياً على جوازها في وقت الحج ودخولها فيه وهو معنى قوله ﷺ : " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " (٦) .

(١) سورة التوبة : آية ٣٧ .

(٢) الدَّبر : القرح الذى يصيب ظهر الدابة أو خف البعير من مشقة السفر .

(٣) تدبر : تتقيح بسبب طول السير عليها للحج ومشقة السفر .

(٤) مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٤٨٦ باب جواز العمرة في أشهر الحج .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٤٨٣ باب جواز العمرة في أشهر الحج برقم ٢٠١- (١٤٢٠) .

(٦) الحديث : رواه مسلم برقم ٢٠٣- (١٢٤٠) مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٤٨٥ كتاب الحج .

٣ - ولما حدث به قتادة أن أنساً رضى الله عنه أخبره ، أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن فى ذى القعدة إلا التى مع حجته: عمرة من الحديبية ، أو زمن الحديبية ، فى ذى القعدة . وعمرة من العام المقبل ، فى ذى القعدة ، وعمرة من جعرانة حيث قسم غنائم حنين . فى ذى القعدة ، وعمرة مع حجته^(١) .

٤ - ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه اعتمر فى شوال ، ورجع إلى المدينة دون أن يحج^(٢) .

٥ - ولأن وقت الحج زمان لإحرام الحج فلم يكره فيه إحرام العمرة كغيره^(٣) .

وعلى ما سبق فمذهب الجمهور هو جواز العمرة فى أشهر الحج لمن لم يكن متلبساً بأعمال الحج .

رد الشوكانى على من قال بكراهة العمرة فى أشهر الحج : بما نصه :

" وهذا من الغرائب التى يتعجب الناظر منها ، فإن الشارع ﷺ إنما جعل عمره كلها فى أشهر الحج لإبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع الاعتمار فيها .. فما الذى سوغ مخالفة هذه الأدلة الصحيحة الصريحة وألجا إلى مخالفة الشارع وموافقة ما كانت عليه الجاهلية ؟

(١) فتح البارى بشرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٠ من رواية قتادة عن أنس ، ورواه

مسلم فى باب بيان عدد عمر النبى ﷺ وزمانهن رقم (٢١٧ - ١٢٥٣) - مسلم

بشرح النووى ، ج ٤ ص ٤٩٤ . متفق عليه .

(٢) فقه السنة للشيخ سيد سابق ، ج ١ ص ٧٥٠ .

(٣) فتح البارى بشرح البخارى ، ج ٣ ص ٥٩٨ .

ومجرد كونها تشغل عن أعمال الحج لا يصلح مانعاً ولا يحسن
نصبه في مقابلة الأدلة الصحيحة ، وكيف يجعل مانعاً وقد اشتغل
بها فيها ؟

ثم أى شغل لمن لم يرد الحج أو أراده وقدم مكة من أول شوال ؟
لا جرم من لم يشتغل بعلم السنة المطهرة حق الاشتغال يقع فى
مثل هذه المضايق التى هى السم القتال والداء العضال " (١) . أ. هـ .

هل الأفضل العمرة فى رمضان أم فى أشهر الحج ؟
اختلف العلماء هل الأفضل العمرة فى رمضان أم فى أشهر الحج
إلى فريقين :

الأول : قال بأن العمرة فى رمضان أفضل (٢) مستدلين بما روى
عن النبى ﷺ أنه قال :

" عمرة فى رمضان تعدل حجة " (٣) .

والثانى : قال : " بأن العمرة فى أشهر الحج أفضل " (٤) .

لأن النبى ﷺ لم يعتمر إلا فيها كما سبق أن بينا .

وحسماً لهذا الخلاف قال الحافظ بن حجر ما نصه :

" العمرة فى رمضان لغير النبى ﷺ أفضل " (٥) .

(١) نيل الأوطار للشوكانى، جـ ٥ ص ٣١ .

(٢) فتح البارى بشرح البخارى، جـ ٣ ص ٦٠٥ ، نيل الأوطار للشوكانى، جـ ٥ ص ٣١ .

(٣) الحديث رواه البخارى بلفظ " فإن عمرة فى رمضان حجة " برقم ١٧٨٢ - فتح

البارى بشرح البخارى ، جـ ٣ ص ٦٠٣ .

(٤) فتح البارى بشرح البخارى ، جـ ٣ ص ٦٠٥ ،

(٥) المرجع السابق .

وأما في حقه ﷺ فما صنعه فهو أفضل لأنه ﷺ فعل ذلك ردّاً على أهل الجاهلية الذين كانوا يمنعون من الاعتمار في أشهر الحج^(١) .

وقال ابن القيم : وأراد ﷺ بفعله هذا أن يقطع أمر أهل الشرك حيث كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج أفجر الفجور في الأرض ، ويجعلون المحرم صفراً ، وهذا من تحكّماتهم الباطلة المأخوذة من غير أصل^(٢) .

وقال ابن سيرين^(٣) : ما أحد من أهل العلم يشك أن عمرة في أشهر الحج أفضل من عمرة في غير أشهر الحج .

قال ابن القيم : وهذا (أى اعتماره ﷺ في أشهر الحج) دليل على أن الاعتمار في أشهر الحج أفضل من الاعتمار في سائر السنة بلا شك سوى رمضان لخبر أم معقل^(٤) ، ولكن لم يكن الله ليختار لنبيه ﷺ إلا أولى الأوقات وأحقها بها ، فكانت في أشهر الحج نظير وقوع الحج في أشهره . وهذه الأشهر قد خصها الله بهذه العبادة . وجعلها وقتاً لها . والعمرة حج أصغر ، فأولى الأزمنة بها أشهر الحج^(٥) . أ. هـ .

(١) المرجع السابق .

(٢) عون المعبود شرح أبي داود ، ج ٥ ص ٤٦٠ .

(٣) ابن سيرين : هو محمد بن سيرين الأنصاري ، أبو بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ، ثبت عابد كبير القدر ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومائة . تقريب التهذيب برقم ٥٩٨٥ .

(٤) أم معقل امرأة أسدية سألت النبي ﷺ فقالت أردت الحج فاعتل بعيري ، فسألت النبي ﷺ فقال لها : " اعتمرى في شهر رمضان فإن عمرة في رمضان تعدل حجة " .

(٥) الإحكام في شرح الأحكام لعبد الرحمن بن قاسم الحنبلي النجدي ، ج ٢ ص ٣٤١ ، فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ٢٩١ .

وقال الحافظ فى الفتح :

فأراد الرد عليهم بالقول والعمل (أى باعتباره فى أشهر الحج) ،
وهو لو كان مكروهاً لغيره لكان فى حقه أفضل^(١) .

وقال صاحب الهدى :

يحتمل أنه ﷺ كان يشتغل فى رمضان من العبادة بما هو أهم
من العمرة ، وخشى من المشقة على أمته ، إذ لو اعتمر فى رمضان
لبادروا إلى ذلك مع ما هم عليه من المشقة فى الجمع بين العمرة
والصوم .

وقد كان ﷺ يترك العمل وهو يحب أن يعمل خشية أن يفرض
على أمته خوفاً من المشقة عليهم^(٢) .

ولكن هل معنى ذلك أن العمرة فى رمضان تجزئ عن حجة
الفرض ؟

قال الحافظ فى الفتح :

قال ابن خزيمة^(٣) فى هذا الحديث " حديث أم معقل " أن الشئ
يشبه بالشئ ويجعل عدله إذا أشبهه فى بعض المعانى لا جميعها ، لأن
العمرة لا يقضى بها فرض الحج ولا النذر^(٤) .

(١) فتح البارى بشرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٥ .

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة .

(٣) ابن خزيمة هو : عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصارى ، الألوسى أبو عبد الله أو أبو
محمد المدنى ، ثقة من الثالثة ، مات سنة خمس ومائة وهو ابن خمس وسبعين .
تقريب التهذيب ت ٤٨٧٨ .

(٤) فتح البارى بشرح البخارى ، ج ٣ ص ٦٠٤ .

وقال ابن بطال^(١) : فيه دليل على أن الحج الذي ندبها^(٢) إليه كلان تطوعاً لإجماع الأمة على أن العمرة لا تجزئ عن حجة الفريضة^(٣) .
فالحاصل أنه أعلمها (أى المرأة) أن العمرة فى رمضان تعدل حجة فى الثواب لا أنها تقوم مقامها فى إسقاط الفرض للإجماع على أن الاعتماد لا يجزئ عن حج الفرض^(٤) .

المطلب السادس

حكم تكرار العمرة فى السنة الواحدة

اختلف الفقهاء فى حكم تكرار العمرة على ما يأتى :
ذهب أكثر أهل العلم إلى جواز تكرار العمرة فى السنة الواحدة .
ومن هؤلاء أبو حنيفة^(٥) والشافعى^(٦) وبعض أصحاب أحمد^(٧)
وابن حزم الظاهري^(٨) . جاء فى حاشية ابن عابدين : (ويستحب ذلك على رأى الجمهور)^(٩) .

(١) ابن بطال : هو سليمان بن محمد بن بطال البطليوسى أبو أيوب فقيه باحث له أدب وشعر ، تعلم بقرطبة . قالوا فيه لا يستغنى عنه الحكام وكان من الشعراء توفى سنة ٤٠٤ هـ - الإعلام للزركلى ، ج ٣ ص ١٩٥ .

(٢) الضمير فى (ندبها) يعود على امرأة يقال لها أم معقل

(٣) فتح البارى بشرح البخارى، ج ٣ ص ٦٠٤ .

(٤) فتح البارى بشرح البخارى، ج ٣ ص ٦٠٤ .

، عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٥ ص ٤٦٤ .

(٥) الاختيار لتعليل المختار ، ج ١ ص ٢٠٢ .

(٦) مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ، ج ١ ص ٤٧٢ .

(٧) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٥ .

(٨) المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٦٨ .

(٩) حاشية ابن عابدين ، ج ٣ ص ٥٤٥ .

وقال أحمد إذا اعتمر فلا بد من أن يحلق أو يقصر فلا يعتمر بعد ذلك إلى عشرة أيام يتمكن حلق الرأس فيها .

وقال ابن قدامة : فظاهر هذا أنه لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة أيام .

ونقل الأثر^(١) عن أحمد : إن شاء اعتمر في كل شهر .

وكره مالك تكرارها في العام الواحد أكثر من مرة^(٢) ، وهو رأى النخعي قال : ما كانوا يعتمرون في السنة إلا مرة واحدة^(٣) .

أدلة الفريق الأول :

استدل جمهور العلماء على ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - بما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد .

٢ - بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه اعتمر مرتين في عام واحد ، مرة في رجب ومرة في شوال .

٣ - بما روى عن علي بن أبي طالب أنه قال : في كل شهر مرة^(٤) .

(١) الأثر هو : أحمد بن محمد بن هاني ، أبو بكر الأثرم ، ثقة حافظ ، له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وسبعين - قاله ابن قانع - تقريب التهذيب برقم ١٠٤ م .

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ص ٣٧٥ .

(٣) موسوعة فقه النخعي ، ج ٢ ص ٧٥١ .

(٤) رواه الشافعي في مسنده .

- ٤ - بما روى عن عطاء أنه أجاز العمرة مرتين في الشبر .
- ٥ - بما روى عن عكرمة أنه قال : اعتمر متى أمكنك
الموسى^(١).
- ٦ - بما روى عن أنس بن مالك أنه أقام مدة في مكة فكان كلما
جم^(٢) رأسه خرج فاعتمر^(٣) .
- بل إن هذا الفريق يستحب الإكثار منها ، جاء فى المجموع :
ويسن الإكثار منها (أى من العمرة) ولو فى العام الواحد ، فلا يكره
تكرارها فقد أكرم النبى ﷺ عائشة فى عام مرتين واعتمرت هى فى
عام مرتين بعد وفاته ، وفى رواية ثلاث عمر^(٤) .
- وقال ابن حزم (تأييداً لذلك) ما مفاده :
- وبه نأخذ لأن رسول الله ﷺ قد أكرم عائشة رضى الله عنها
مرتين فى شهر واحد ، ولم يكره ﷺ ذلك ، بل حض عليها ، وأخبر أن
العمرة تكفر ما بينها وبين العمرة التى تليها ، فى قوله ﷺ :
" العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما " ^(٥) .
- وعلى ذلك فالإكثار منها أفضل^(٦) .

(١) المعنى : متى طال شعرك وأمكنك حلقه بالموسى (آلة الحلاقة) .

(٢) جم : طال شعره وتجمع . رواه الشافعى فى مسنده .

(٣) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٥ .

(٤) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٢ .

(٥) رواه البخارى برقم ١٧٧٣ - فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٥٩٧ .

(٦) المحلى لابن حزم الظاهرى ، ج ٧ ص ٦٨ .

أدلة الفريق الثانى القائل بکراهة التکرار :

استدل الفريق القائل بکراهة تکرار العمرة بما یأتى :

١ - أن النبى ﷺ وأصحابه لم ينقل عنهم الموالاة بينهما وإنما نقل عنهم إنکار ذلك والحق فى اتباعهم^(١) .

٢ - أن النبى ﷺ اعتمر أربع عمر فى أربع سنوات ولم یزد فى كل مرة عن عمرة واحدة ، ولا أحد ممن معه ، ولم یبلغنا أن أحداً منهم جمع بین عمرتين فى سفر واحد معه إلا عائشة رضی الله عنها حين حاضت فأعمرها من التعميم لأنها اعتقدت أن عمرة قرانها بطلت ، ولهذا قالت یا رسول الله یرجع الناس بحج وعمرة وأرجع أنا بحجة ، فأعمرها ﷺ لذلك .

وقالوا : لو كان فى هذا فضل لما اتفقوا على تركه^(٢) .

وقالوا : ولم يفعلها النبى ﷺ إلا من سنة إلى سنة ، وأفعاله ﷺ على الوجوب أو الندب .

وتعقب بأن المندوب لا یحصر فى أفعاله ﷺ فقد كان یتترك الشئ وهو یستحب فعله لدفع المشقة عن أمته وقد ندب إلى العمرة بلفظه فنثبت الاستحباب من غیر تقييد^(٣) .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، ج ١ ص ٣٧٩ .

، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٦ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٧٦ .

(٣) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٥٩٨ .

، نیل الأوطار للشوکانى ، ج ٥ ص ٧ .

ورد ابن حزم على من قال بكراهة تكرارها بما نصه :

" ولا حجة في هذا (أى فيما احتجوا به) لأنه إنما يكره ما حض على تركه وهو عليه السلام لم يحج مذ هاجر إلا حجة واحدة ولا اعتمر مذ هاجر إلا ثلاث عمر فيلزمكم أن تكرهوا الحج إلا مرة في العمر ، وأن تكرهوا العمرة إلا ثلاث مرات في الدهر ، وهذا خلاف قولكم ، وقد صح أنه كان عليه السلام يترك العمل وهو يحب أن يعمل به مخافة أن يشق على أمته أو يفرض عليهم .

وقال : والعجب أنهم يستحبون أن يصوم المرء أكثر من نصف الدهر وأن يقوم أكثر من ثلث الليل ، وقد صح أن رسول الله ﷺ لم يصم قط شهراً كاملاً (أى على سبيل التطوع) ولا أكثر من نصف الدهر ولا قام بأكثر من ثلاث عشرة ركعة ولا أكثر من ثلث الليل فلم يروا فعله عليه السلام ههنا حجة في كراهة ما زاد على صحة نهيه عن الزيادة في الصوم ومقدار ما يقام من الليل على أكثر من ذلك ، وجعلوا فعله عليه السلام في أنه لم يعتمر في العام إلا مرة مع حضه على العمرة والإكثار منها حجة في كراهة الزيادة على عمرة من العام . وهذا عجب جداً " (١) . أ. هـ.

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ، ج ٧ ص ٦٩ .

المبحث الثانى

المواقيت المكانية للعمرة

المطلب الأول

تعريفها

المواقيت : جمع ميقات كمواعيد وميعاد ، والتوقييت والتأقييت : أن يجعل للشئ وقت يختص به ، ثم اتسع فيه وأطلق على المكان أيضاً .
ومواقيت العمرة المكانية : هى الأماكن التى يحرم منها من يريد العمرة ، وهى نفسها مواقيت الحج لمن أتى عليهن ومر بهن فى طريقه إلى مكة .
فلا يجوز لحاج أو معتمر أن يتجاوزها دون أن يحرم ، وقد بينها رسول الله ﷺ :

فوقت^(١) لأهل المدينة " ذا الحليفة " وبها بئر يقال لها بئر على^(٢) .
ووقت لأهل الشام " الجحفة " وسميت كذلك لأن السيل أجحف بها وأزال معالمها وهى الآن قرية خربة .

(١) وقت : أى حدد وعين .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٥٩٨ .

، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٢٣ ، مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٢، ٤٧٣ .

، بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ١ ص ٥٦١ ، ٥٦٢ .

، البنائة فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٦ ، المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٧٠ .

والمكان الذى يحرم منه المصريون هو (رابغ) وهى قرية من الجحفة^(١) .

وبما أن أهل الشام الآن يمرون بميقات أهل المدينة " ذى الحليفة " وأيضاً " الجحفة " فيجوز لهم الإحرام من أى واحد منهما ، على أن الإحرام من أقربهما إليه وأبعدهما عن مكة أفضل^(٢) .

ووقت لأهل اليمن وتهامة والهند " يللم " وهو جبل جنوب مكة .

ووقت لأهل نجد ومن سلك نجداً من غيرهم كالكويت والإمارات والطائف قرن المنازل ، وهو قريب من مكان يسمى الآن بالسيل^(٣) .

وميقات أهل العراق وغيرهم من أهل المشرق " ذات عرق " ^(٤) .

وأبعد المواقيت عن مكة ذو الحليفة (ميقات أهل المدينة) .

وقيل الحكمة فى ذلك أن تعظم أجور أهل المدينة .

وقيل رفقاً بأهل الآفاق ، لأن أهل المدينة أقرب الآفاق إلى مكة ، أى ممن له ميقات معين^(٥) .

قال ابن قدامة ما مفاده :

(١) المراجع السابقة .

(٢) المراجع السابقة .

(٣) المغنى والشرح الكبير، جـ ٣ ص ٢٠٦ ، الفقه الإسلامى وأدلته جـ ٣ ص ٢١٢٩ .

(٤) المغنى والشرح الكبير، جـ ٣ ص ٢٠٦ .

وذات عرق : بكسر العين وسكون الراء وقاف وسمى بذلك لأن فيه عرقاً وهو الجبل الصغير وهى أرض سبخة .

(٥) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، جـ ٣ ص ٣٨٧ .

وجملة ذلك أن المواقيت المنصوص عليها الخمسة ، ذكرها الخرقى رحمه الله وقد أجمع أهل العلم على أربعة منها وهى : ذو الحليفة ، والجحفة ، وقرن ، ويللم .

وقال: واتفق أئمة النقل على صحة الحديث عن رسول الله ﷺ فيها^(١). واختلفوا بشأن " ذات عرق " ^(٢) هل هى ثابتة بتوقيت النبى ﷺ أم أنها من توقيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه وسوف أوضح هذا بعد ذكرى للنصوص النبوية الدالة على تعيين المواقيت الأربعة المجمع عليها.

المطلب الثانى

النصوص النبوية

الدالة على تحديد مواقيت الحج والعمرة

١ - ما روى عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : " وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ، ذا الحليفة . ولأهل الشام، الجحفة^(٣) . ولأهل نجد ، قرن المنازل . ولأهل اليمن، يللم . فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن . لمن كان يريد الحج والعمرة ، فمن كان دونهن فمهله من أهله وكذلك حتى أهل مكة يهلون منها " ^(٤).

(١) المغنى والشرح الكبير، جـ ٣ ص ٢٠٧ .

(٢) ويقال لها مهبة .

(٣) بدائع الصنائع ، جـ ٢ ص ١٦٤ ، المبسوط للسرخسى ، جـ ٤ ص ١٥١ .

، المغنى والشرح الكبير، جـ ٣ ص ٢٠٧ ، مغنى المحتاج ، جـ ١ ص ٤٧٢ .

، بلغة السالك لأقرب المسالك، جـ ١ ص ٥٦١ ، المحلى لابن حزم ، جـ ٧ ص ٧٠ .

(٤) فتح البارى شرح صحيح البخارى، جـ ٣ ص ٣٨٧ برقم ١٥٢٦ . واللفظ للبخارى .

، مسلم بشرح النووي ، جـ ٤ ص ٣٣٨ برقم ١١- (١١٨١) . وفى لفظ : (من لهم) ص ٣٣٩ برقم ١٢ - (١١٨١) .

٢ - ما روى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال :

" يهل أهل المدينة من ذى الحليفة ، وأهل الشام من الجحفة وأهل نجد من قرن " . قال عبد الله (يعنى ابن عمر) : وبلغنى أن رسول الله ﷺ قال : " ويهل أهل اليمن من يلملم " (١) .

٣ - وعن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضى الله عنه : " سمعت رسول الله ﷺ يقول : مهل أهل المدينة ذو الحليفة ، ومهل أهل الشام مهيعة ، وهى الجحفة ، وأهل نجد قرن " . قال ابن عمر رضى الله عنه : " زعموا أن النبى ﷺ قال : - ولم أسمعه - : ومهل أهل اليمن يلملم " (٢) .

فهذه هى المواقيت المتفق عليها والتى عيها ﷺ ، وتلك أدلتها ، وهى مواقيت لكل من مر بها ، سواء كان من أهل تلك الجهات أم كلن من جهات أخرى أو حاذاها .

وقد جاء فى أحاديثه ﷺ السابقة قوله : " فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة " (٣) .

والمعنى أن هذه المواقيت هى لأهل الجهات المذكورة ولمن مر بها من أى جهة كان أو حاذاها .

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٣٨٧ برقم ١٥٢٥ .

، معلم بشرح النووى ، ج ٤ ص ٣٣٨ برقم ١٣- (١١٨٢) .

، وأخرجه النسائى فى ميعات أهل المدينة ، ج ٥ ص ١٢٢ .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٣٨٨ برقم ١٥٢٨ .

(٣) جزء من الحديث رقم ١٥٢٦ - فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٣٨٨ .

أما ميقات (ذات عرق) وهى ميقات أهل العراق .

فقد اختلف العلماء فيها : هل صارت ميقاتاً لهم بتوقيت النبى ﷺ أم باجتهاد عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؟

فقال فريق : هى من توقيت النبى ﷺ ، وسندهم فى ذلك :

١ - ما رواه أبو داود^(١) ، والنسائى^(٢) ، وغيرهما بإسنادهم عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها قالت : " وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام ومصر الحجة ، ولأهل العراق ذات عرق ، ولأهل نجد قرنا ، ولأهل اليمن يلملم " ^(٣) .
قال ابن حزم فى رواة الحديث السابق : هشام بن بهرام ثقة ، والمعافى ثقة كان سفيان يسميه الياقوتة الحمراء ، وباقيهم أشهر من ذلك^(٤) .

٢ - ما أخرجه مسلم فى صحيحه عن أبى الزبير أنه سمع جابراً سئل عن المهمل^(٥) ، قال سمعته وأحسبه رفع إلى النبى ﷺ يقول : " مهمل أهل المدينة من ذى الحليفة ، والطريق الآخر من الحجة ، ومهمل العراق من ذات عرق ، ومهمل أهل نجد من قرن " ^(٦) .

(١) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٥ ص ١٦٣ .

(٢) سنن النسائى ، ج ٣ ص ١٢٥ ، وإسناده صحيح كما ذكر فى المجموع .

(٣) رواه أبو داود برقم (١٧٢٣) - عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٥ ص ١٦٣ .

، سنن النسائى ، ج ٣ ص ١٢٥ ، ولفظه : (أن رسول الله ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق) .

(٤) المحلى لابن حزم الظاهرى ، ج ٧ ص ٧١ .

(٥) المهمل - بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام - موضع الإهلال بالإحرام .

(٦) الحديث : رواه مسلم فى صحيحه برقم ١٦ - (١١٨٣) وقال : لم أجده عند غيره من الجماعة .

وصحح كونه منصوباً عليه ، الحنفية^(١) ، والحنابلة^(٢) وجمهور الشافعية^(٣) ، والرافعي في " الشرح الصغير " ، والنووي في " شرح المذهب " ^(٤) ، وابن حزم الظاهري في محله^(٥) .

فأنكر الحنفية قول من قال بأن هذا الميقات غير منصوب^(٦) .

وفي المجموع " للشافعية " : أنه منصوب . وأنه الصحيح عند جمهور الأصحاب^(٧) .

وقال في معنى المحتاج : والذي في الشرح والروضة عن جعل الأكثرين أنه بالنص^(٨) .

وقال الحنابلة أيضاً بثبوت توقيته عن النبي ﷺ^(٩) .

وقال قوم آخرون : إنما وقتها عمر رضى الله عنه^(١٠) .

وسندهم في ذلك :

ما روى البخاري بإسناده عن ابن عمر قال :

-
- (١) البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٨ .
 - (٢) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٨ .
 - (٣) مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، ج ١ ص ٤٧٣ .
 - ، مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٢ .
 - (٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ص ٣٩٠ .
 - (٥) المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٧٣ .
 - (٦) البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٧ ، الاختيار لتعليل المختار ، ج ١ ص ١٨٣ .
 - (٧) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٣ ، مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٢ .
 - (٨) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٣ ،
 - (٩) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٨ .
 - (١٠) المرجع السابق .

" لما فتح هذان المصران^(١) أتوا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالوا : يا أمير المؤمنين إن رسول الله ﷺ حد لأهل نجد قرناً وهو جور^(٢) عن طريقنا ، وإن أردنا قرناً شق علينا ، قال : فانظروا حذوها^(٣) من طريقكم ، فحد لهم ذات عرق^(٤) .

قال ابن حجر :

فظاهره أن عمر رضى الله عنه حد لهم ذات عرق باجتهاد منه . وقال : وقد روى الشافعى من طريق أبى الشعثاء قال :

" لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئاً فاتخذ الناس بحيال^(٥) قرن ، ذات عرق^(٦) .

وقال أيضاً : وروى الشافعى من طريق طاوس قال : " لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق ، ولم يكن حينئذ أهل المشرق " ^(٧) .

وقال الشافعى فى الأم : لم يثبت عن النبى ﷺ أنه حد ذات عرق ، وإنما أجمع عليه الناس . وهذا كله يدل على أن ميقات ذات عرق ليس منصوباً^(٨) .

(١) المصران هما : البصرة والكوفة .

(٢) جور عن طريقنا : أى فيه انحراف وميل وبعد عن طريقنا والوصول إليه فيه مشقة .

(٣) حذوها : أى ما يحاذيها .

(٤) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٨ .

، فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٣٨٩ .

، البناء فى شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٧ .

، صحيح مسلم بشرح النووى ، ج ٤ ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(٥) بحيال : بمحاذاة .

(٦) فتح البارى شرح صحيح البخارى ، ج ٣ ص ٣٨٩ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) المرجع السابق .

وقال ابن خزيمة : رويت في ذات عرق أخبار لا يثبت شيء منها عند أهل الحديث^(١) .

وقال ابن حجر :

وبه (أى بأنه غير منصوص) قطع الغزالي والرافعي في " شرح المسند " ، والنووي^(٢) في " شرح مسلم " ، وكذا وقع في " المدونة الكبرى " لمالك^(٣) .

وللتقريب بين الرايين السابقين قال ابن قدامة :

يجوز أن يكون عمر ومن سألته لم يعلموا توقيت النبي ﷺ ذات عرق فقال عمر برأيه فأصاب ، ووافق النبي ﷺ فقد كان رضى الله عنه كثير الإصابة .

وقال : إذا ثبت توقيتها عن النبي ﷺ وعن عمر ، فالإحرام منه أولى (أى من غيره مما وقت لأهل العراق كالعقيق) إن شاء الله تعالى^(٤) .

وأكد ابن عبد البر ذلك بنقله إجماع الفقهاء على ذلك :

قال : أجمع أهل العلم على أن إحرام العراقي من ذات عرق إحرام من الميقات^(٥) .

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ص ٣٩٠ .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ، ج ٣ ص ٣٩٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٧ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

، تفسير القرطبي - كتاب الشعب - رقم ٧ ص ٧٤٤ .

وقد جمع البعض تلك المواقيت السابقة في قوله^(١) :

عرق العراق يلملم اليمن وبذى الحليفة يحرم المدني
والشام جحفة إن مررت بها ولأهل نجد قرن فاستبن
وهذه المواقيت الخمسة حددت لأهل الآفاق ولا يجوز أن يتجاوزها
الإنسان مريداً الحج أو العمرة إلا محرماً .

المطلب الثالث

مبقات من كان منزله دون المواقيت المنصوصة

من كان منزله أقرب إلى مكة من المواقيت السابقة الذكر ، قال
أكثر أهل العلم منهم مالك^(٢) ، والشافعي^(٣) ، وأبو ثور وأصحاب
الرأي^(٤) قالوا : مهله من أهله^(٥) . وقال مجاهد : يهل من مكة^(٦) .

قال ابن قدامة :

والصحيح الأول : يعنى أن إهلاله للحج والعمرة يكون من منزله،
أو من موضعه^(٧) .

(١) بلغة السالك لأقرب المسالك ، ج ١ ص ٥٦٢ .

، البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٩ .

، فقه المنة للشيخ السيد سابق ، ج ١ ص ٦٥٢ .

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، ج ٢ ص ٢٣ .

(٣) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٧٤ ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ .

(٤) البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٣٥ ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ .

(٦) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ ، معلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٣ .

(٧) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ .

واستدل أكثر أهل العلم على ما ذهبوا إليه بحديث ابن عباس رضى الله عنهما الوارد فى الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال بعد أن حدد المواقيت : " ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ ... الحديث " (١) .
قال ابن قدامة :

وهذا صحيح فالعمل به أولى (٢) .

وقال ابن حجر : ويؤخذ منه أن من سافر غير قاصد النسك فجاوز الميقات ، ثم بدا له بعد ذلك أن يؤدي النسك أنه يحرم من حيث تجدد له القصد ، ولا يجب عليه الرجوع إلى الميقات لقوله ﷺ فى الحديث السابق " فمن حيث أنشأ " (٣) .

واستدلوا كذلك بقوله ﷺ : " فمن كان دونهن فمن أهله " (٤) .

قال النووى تعليقا على الحديث السابق :

هذا صريح فى أن من كان مسكنه بين مكة والميقات ، فميقاته مسكنه ، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات ، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام (٥) .

ووافق ابن حزم جمهور الفقهاء فى ذلك فقال :

(١) الحديث متفق عليه ، مسلم برقم ١٢- (١١٨١) والبخارى رقم ١٥٢٤ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٠٩ .

(٣) الحديث سبق تخريجه .

(٤) الحديث : رواه مسلم فى صحيح برقم ١١ - (١١٨١) - مسلم بشرح النووى ،

ج ٤ ص ٣٣٨ .

(٥) مسلم بشرح النووى ، ج ٤ ص ٣٤٣ .

" من كان منزله بين الميقات ومكة فميقاته من منزله سواء كان يريد الحج أو العمرة " (١) .

وقال النووي : هذا مذهبنا ، ومذهب العلماء كافة ، إلا مجاهداً فقال ميقاته مكة بنفسها (٢) .

المطلب الرابع

ميقات أهل مكة

أجمع الفقهاء على أن كل من كان بمكة سواء كان من أهلها أو ممن يقيم بها إن أراد الحج فميقاته منازل مكة (٣) .

وقد نقل الإجماع على ذلك النووي في شرح مسلم فقال ما نصه : " وأجمع الفقهاء على هذا كله ، فمن كان في مكة من أهلها أو كان وارداً إليها ومقيماً بها ، وأراد الإحرام بالحج فميقاته نفس مكة ، ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها (٤) .

وإن أراد العمرة فميقاته الحل ، فيخرج من مكة إليه ويحرم منه (٥) . قال ابن قدامة : " لا نعلم في هذا خلافاً " (٦) .

(١) المحلى لابن حزم الظاهري ، ج ٧ ص ٧١ .

(٢) مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٤٣ .

(٣) مغنى المحتاج ج ٤ ص ٤٧٦ ، بلغة السالك ج ١ ص ٥٦١ ، المغنى والشرح

الكبير ج ٣ ص ٢١٠ ، البناء في شرح الهداية ج ٤ ص ٣٥ .

(٤) مسلم بشرح النووي ج ٤ ص ٣٤٣ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ٢١٠ .

(٦) المرجع السابق .

وقال الإمام السندى فى حاشيته بعد أن ذكر قول النبى ﷺ فى حديث المواقيت : " فهن لهن ولهن أتى عليهن من غير أهلن ممن كان يريد الحج والعمرة ، فمن كان دونهن فمن أهله حتى أن أهل مكة يهلون منها" (١) .

ذكر السندى ما نصه :

قوله (أى فى الحديث) : (لمن أراد الحج والعمرة) : " فيه إشارة إلى أن هذه المواقيت مواقيت للحج والعمرة جميعاً لا للحج فقط فيلزم أن تكون مكة لأهلها ميقاتاً للحج والعمرة جميعاً لا للحج فقط كما عليه الجمهور ، واعتبار عائشة من التتعيم لا يعارض هذا" (٢) .

وقال : وهذا الإيراد لصاحب الصحيح محمد بن إسماعيل البخارى على الجمهور (٣) .

قال الشوكانى : قال صاحب الهدى :

" ولم ينقل أن النبى ﷺ اعتمر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة ، ولا اعتمر بعد الهجرة إلا داخلاً إلى مكة ، ولم يعتمر قط خارجاً من مكة إلى الحل ثم يدخل إلى مكة بعمرة كما يفعل الناس اليوم ، ولم يثبت عند أحد من الصحابة فعل ذلك فى حياته إلا عائشة وحدها "أ. هـ. (٤) .

وقال ابن قيم الجوزية :

(١) رواه النسائى فى سننه من حديث ابن عباس حـ ص ١٢٥ .

(٢) حاشية الإمام السندى بنيل النسائى حـ ص ١٢٦ .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) نيل الأوطار للشوكانى حـ ص ٢٦ .

ولم يكن فى عمره عمرة واحدة خارجاً من مكة كما يفعل كثير من الناس اليوم ، وإنما كانت عمره كلها داخلاً إلى مكة ، وقد أقام بعد الوحى بمكة ثلاث عشرة سنة ، لم ينقل عنه أنه ﷺ اعتمر خارجاً من مكة فى تلك المدة أصلاً^(١) .

فالعمره التى فعلها رسول الله ﷺ وشرعها ، هى عمرة الداخل إلى مكة ، لا عمرة من كان بها فيخرج إلى الحل ليعتمر ، ولم يفعل هذا على عهده أحد قط إلا عائشة وحدها بين سائر من كان معه ، لأنها كانت قد أهلت بالعمرة فحاضت ، فأمرها ، فأدخلت الحج على العمرة ، وصارت قارئة ، وأخبرها أن طوافها بالبيت وبين الصفا والمروة قد وقع عن حجتها وعمرتها ، فوجدت فى نفسها أن يرجع صواباتها بحج وعمرة مستقلين ، فإنهن كن متمتعات ولم يحضن ولم يقرن ، وترجع هى بعمرة فى ضمن حجتها ، فأمر أخاها أن يعمرها من التمتع تطيباً لقلبها ، ولم يعتمر هو من التمتع فى تلك الحجة ، ولا أحمد ممن كان معه^(٢) .

وقال فى الفتح :

" وبعد أن فعلته عائشة بأمره ﷺ ، دل ذلك على مشروعيته^(٣) .

ورد الشوكانى على ذلك بقوله :

" إنما يدل على المشروعية إذا لم يكن أمره ﷺ بذلك لأجل تطيب قلبها كما قيل " أ. هـ .^(٤) . والله أعلم

(١) زاد المعاد لابن قيم الجوزية حـ ٢ ص ٩٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) نيل الأوطار للشوكانى حـ ٥ ص ٢٦ .

(٤) نيل الأوطار للشوكانى حـ ٥ ص ٢٦ .

المطلب الخامس

الحكمة فى اختلاف ميقات مكة فى الحج عنه فى العمرة

عرفنا مما سبق أن مذهب جمهور الفقهاء فى ميقات أهل مكة أنهم يهلون منها للحج ، لأن رسول الله ﷺ أمر أصحابه أن يحرموا بالحج من جوف مكة ، فقال : " حتى أهل مكة يهلون منها " (١) . أما العمرة فمذهبهم أن يخرج مريد العمرة ولا بد إلى الحل للإحرام منه ، فلماذا ؟ قال ابن قدامة :

" وإنما لزم الإحرام للمكى (أى فى حال العمرة) من الحل (خارج مكة) ، ليجمع فى النسك بين الحل والحرم ، فإنه لو أحرم من الحرم ، لما جمع بينهما فيه ، لأن أفعال العمرة كلها تؤدى فى الحرم ، بخلاف الحج ، فإنه يقتصر إلى الخروج إلى عرفة ليجمع له الحل والحرم " أ. هـ (٢) ، إذ هو أى الجمع بين الحل والحرم شرط فى كل إحرام عند جمهور الفقهاء (٣) .

وقال الأحناف أن علة ذلك أن يتحقق به نوع سفر (٤) .

وقال الشافعية : لو لم يكن الخروج إلى الحل واجباً ، لما أمر النبى ﷺ بذلك مع ضيق الوقت برحيل الحجاج (٥) .

(١) رواه الشيخان مسلم برقم ١١- (١١٨١) كما فى مسلم بشرح النووى ج٤ ص ٣٣٨ .

، البخارى برقم ١٥٢٩ - فتح البارى ج٣ ص ٣٣٨ .

(٢) المغنى والشرح الكبير ج٣ ص ٢١٠ .

(٣) المغنى والشرح الكبير ج٣ ص ٢١٠ ، مغنى المحتاج ج١ ص ٤٧٥ .

، بلغة السالك ج١ ص ٥١٦ ، فتح القدير ج٢ ص ٤٢٨ .

، بدائع الصنائع ج٢ ص ١٦٧ .

(٤) البنائة شرح الهداية ج٤ ص ٣٧ .

(٥) مغنى المحتاج ج١ ص ٤٧٥ .

المطلب السادس

اختلاف الفقهاء فى أى مواقف الحل أفضل

ثم اختلف الجمهور القائل بأن ميقات من يريد العمرة من مكة هو الحل هل ميقاته التمتع^(١) ؟ ، أم الجعرانة^(٢) ؟ أم أى مكان فى الحل ؟ فذهب الحنفية^(٣) ، الحنابلة^(٤) إلى أن الإحرام من التمتع أفضل وإن أحرم من أى مكان فى الحل جاز^(٥) .

وعلى الأحناف تفضيلهم للتمتع بأن الأثر قد ورد به ، وهو ما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى ﷺ أمر أخاها عبد الرحمن ابن أبى بكر فأعمرها من التمتع^(٦) .

ولأن النبى ﷺ كان يحرم منه ، وكذا أصحابه رضى الله عنهم كانوا يحرمون منه لعمرتهم^(٧) .

(١) التمتع : مكان معروف خارج مكة وهو الموضع الذى عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة ، وسمى بذلك لأن على يمينه جبلاً يسمى نعيم ، وعلى يساره جبل يسمى ناعم ، والوادى نعيمان .

(٢) الجعرانة : مكان بين مكة والطائف .

(٣) البناية فى شرح الهداية حـ ٤ ص ٣٧ .

، بدائع الصنائع حـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٤) المغنى والشرح الكبير حـ ٣ ص ٢١٠ .

، الروض المربع حـ ٣ ص ٥٤٠ .

(٥) المرجعان السابقان ، فتح القدير حـ ٢ ص ٤٢٨ .

، بدائع الصنائع حـ ٢ ص ٢٢٧ .

(٦) البناية فى شرح الهداية حـ ٤ ص ٣٧ ، الاختيار لتعليل المختار حـ ١ ص ١٨٤ ،

فتح القدير حـ ٢ ص ٤٢٨ .

(٧) بدائع الصنائع حـ ٢ ص ١٦٧ .

وعلل الحنابلة مذهبهم بأن التتبع هو أقرب الحل إلى الحرم ،
فضلاً عن إعمار النبي ﷺ لعائشة منه كما ورد الأثر بذلك (١) .

واستدلوا على ذلك بما ورد في حديث عائشة قالت : " فكان أدنانا
من الحرم التتبع فاعتمرت منه " (٢) .

وروى عن الإمام أحمد أنه قال :

" كلما تباعد الميقات في العمرة كان أعظم للأجر فهي على قدر
تعبها (٣) .

وذهب الشافعية إلى أن أفضل الحل الجعرانة ثم التتبع ثم الحديبية
وإن أحرم من أى مكان فى الحل جاز (٤) .

وسندهم فى هذا الترتيب التفضيلى السابق أن النبى ﷺ أحرم من
الجعرانة، كما روى الشيخان فى صحيحيهما أن رسول الله ﷺ اعتمر
أربع عمر، كلهن فى ذى القعدة إلا التى مع حجته : عمرة من الحديبية،
أو زمن الحديبية فى ذى القعدة ، وعمرة من العام المقبل فى ذى القعدة،
وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين فى ذى القعدة، وعمرة مع
حجته (٥) .

(١) المغنى والشرح الكبير حـ ٣ ص ٢١٠ ، الروض المربع حـ ٣ ص ٥٤٠ .

(٢) فتح البارى شرح البخارى حـ ٣ ص ٦٠٧ .

روى عن طريق ابن أبى مليكة عن عائشة .

(٣) المغنى والشرح الكبير حـ ٣ ص ٢١٠ .

(٤) مغنى المحتاج حـ ١ ص ٤٧٦ .

(٥) الحديث : رواه الشيخان : مسلم برقم ١٢٧ - (١٢٥٣) مسلم بشرح النووي ،

حـ ٤ ص ٤٩٤ ، والبخارى ، حـ ٣ برقم (١٧٧٨) - فتح البارى شرح البخارى ،

حـ ٣ ص ٦٠٠ .

ففى الحديث أنه ﷺ أحرم من (الجعرانة) فقدمت لذلك على غيرها ثم يليها فى الفضل (التتعيم) لأمره ﷺ عائشة بالاعتمار منها ثم يلى ذلك (الحديبية) لأن النبى ﷺ هم بالاعتمار منها ، (كما قال الغزالى) ^(١) فصدّه الكفار .

قالوا : فقدم فعله ثم أمره ثم همه ^(٢) .

أما المالكية فيجعلون الأولوية للجعرانة ، ثم يليها فى الفضل التتعيم ^(٣) . لأن النبى ﷺ أحرم منها ، ولما قيل من أن ثلثمائة نبى عليهم الصلاة والسلام قد أحرموا منها ^(٤) .

ثم ناقش من فضل الجعرانة على غيرها من خالفه فى رأى بقوله : إن قيل : لماذا أحرمت عائشة من التتعيم رغم فضل الجعرانة عليها ؟ قلنا : إن ذلك كان لضيق الوقت ، أو لبيان الجواز من أدنى الحل ^(٥) .

ويسوى البعض بين جهات الحل مستدلاً بقول عائشة رضى الله عنها :

" فكان أدنانا من الحرم التتعيم فاعتمرت منه " ^(٦) .

(١) الغزالى : هو محمد بن محمد الغزالى الطوسى أبو محمد الملقب بحجة الإسلام ، ولد سنة ٤٥٠ هـ ، من فقهاء الشافعية له مصنفات فى اللغة وأصوله والفلسفة ، توفى سنة ٥٠٥ هـ - وفيات الأعيان ، ج ٤ ص ٢١٦ ، ٢١٩ ، الإعلام ، ج ٧ ص ٢٢ .
(٢) مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج ج ١ ص ٤٧٦ .
(٣) بلغة السالك ج ١ ص ٥٦١ ، حاشية السوقى ج ٢ ص ٢٢ .
(٤) بلغة السالك ج ١ ص ٥٦١ ، حاشية السوقى ج ٢ ص ٢٢ ، مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٧٦ .

(٥) المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ٢١٠ .

(٦) فتح البارى شرح البخارى ج ٣ ص ٦٠٧ .

وقال : فثبت بذلك أن التتعيم وغيره من الحل سواء في ذلك^(١) .
ويؤيد النووي ذلك فيقول : " والذي عليه الجماهير أن جميع
جهات الحل سواء ، ولا تختص بالتتعيم "^(٢) .
وأقول :

وهذا ما أراه صواباً ومن أي مكان في الحل أحرم جاز
- والله أعلم -

(١) المرجع السابق .

(٢) مسلم بشرح النووي ج٤ ص ٤١٨ .

الفصل الثالث

أعمال العمرة

يرى الحنابلة والمالكية أن للعمرة أركاناً ثلاثية هي الإحرام والطواف والسعى بين الصفا والمروة^(١).

وزاد الشافعية للعمرة ركنين آخرين ، فتصبح الأركان عندهم خمسة ، هي الإحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة ، وإزالة الشعر (الحلق) ، والترتيب بين هذه الأركان^(٢).

وقال الحنفية : للعمرة ركن واحد ، وهو معظم الطواف - أربعة أشواط - أما الإحرام فهو شرط لها ، وأما السعى بين الصفا والمروة فهو واجب ، ومثل السعى الحلق والتقصير فهو واجب فقط لا ركن^(٣). وفيما يلي تفصيل ما سبق من أعمال :

(١) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٨٩ ، فتاوى ابن تيمية ج ٢٦ ص ٢٢ ، ٢٣ ، الخرشي ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٨٩ .

(٣) المرجع السابق .

المبحث الأول

فى الإحرام

المطلب الأول

معنى الإحرام فى اللغة

يقال : أحرم الشخص : أى نوى الدخول فى حج أو عمرة ،
ومعناه ، أدخل نفسه فى شئ حرم به ما كان حلالا له .

وأحرم : دخل فى الشهر الحرام .

والحرم بالضم : الإحرام^(١) .

ففى الحديث : " كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله وحرمه " ^(٢) . أى
لإحرامه . ورجل حرام ، أى محرم ، والجمع حرم ^(٣) .

المطلب الثانى

معنى الإحرام شرعاً

معناه شرعاً : نية الدخول فى الحج والعمرة ^(٤) ، فلا ينعقد
الإحرام إلا بنية لقول النبى ﷺ : " إنما الأعمال بالنيات " ^(٥) . ولأنه
عبادة محضة فافتقرت إلى النية كالصلاة ، فإن لبى من غير نية لم

(١) المصباح المنير - ١ ص ١٨٢ .

(٢) رواه مسلم برقم ٣٤ - (١١٨٨) مسلم بشرح النووي - ٤ ص ٣٥٦ .

(٣) الصحاح للجوهري - ٥ ص ١٨٩٥ .

(٤) المغنى والشرح الكبير - ٣ ص ٢٣١ .

(٥) رواه الجماعة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

يصير محرماً ، وإن اقتصر على النية كفاه ذلك عند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد^(١) .

وقال أبو حنيفة : الإحرام هو التزام حرمان مخصوصة ، ولا ينعقد الإحرام بمجرد النية حتى يضاف إلى ذلك التلبية أو سوق الهدى^(٢) .

المطلب الثالث

محظورات الإحرام

نهى الشارع المحرم عن أشياء ، بعضها لا يحل للمحرم فعله وبعضها يكره له فعله ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

١ - عقد النكاح :

يحرم على المحرم عقد النكاح لنفسه أو لغيره ويقع العقد باطلاً عند جمهور الفقهاء من الحنابلة^(٣) والشافعية^(٤) والمالكية^(٥) ، مستدلين بقوله ﷺ : " لا يَنْكَحُ المحرم ولا يُنْكَحُ " ^(٦) . ويكره له أن يخطب لقوله ﷺ : " لا يَنْكَحُ المحرم ولا يُنْكَحُ ، ولا يَخْطُبُ " ^(٧) .

(١) الخرشي - ج ١ ص ٣٠٦ ، مغنى المحتاج - ج ١ ص ٤٧٦ ، المغنى والشرح الكبير - ج ٣ ص ٢٣١ .

(٢) البناية فى شرح الهداية - ج ٤ ص ٥٠ ، الاختيار لتعليل المختار - ج ١ ص ١٨٦ .

(٣) المغنى - ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) الإقناع فى حل ألفاظ أبى شجاع - ج ١ ص ٢٢٤ .

(٥) شرح الخرشي - ج ١ ص ٣٥٨ .

(٦) رواه أبو داود - ج ٥ ص ٣٩٣ ، قال المنذرى : وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه - أخرجه النسائى ، ج ٥ ص ١٩٢ .

(٧) رواه مسلم ، بعض ألفاظ حديث عثمان . وأخرجه النسائى ، ج ٥ ص ١٩٢ .

وخالف الأحناف جمهور الفقهاء فقالوا : يجوز للمحرم أن يعقد النكاح لنفسه ولغيره لأن الإحرام لا يمنع صلاحية المرأة للعقد عليها ، وإنما يمنع الجماع فقط ، فهو (أى الإحرام) كالحيض والنفاس والظهار ، قبل تكفيره ، فى أن كلا منها يمنع الجماع فقط ولا يمنع صحة العقد^(١).

واحتج الأحناف ومن تبعهم بخبر ابن عباس أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم^(٢).

وقال بعضهم معنى (لا ينكح) أى أنه لا يطاق ليس أنه لا يعقد .

وملخص ما سبق من خلاف أن جمهور الفقهاء يحرّمون على المحرم عقد النكاح والجماع ودواعيه كالقبلة والمباشرة ، أما الأحناف فيوافقون جمهور الفقهاء فلا تحريم الجماع ودواعيه على المحرم ، أما مجرد العقد فلا يحرّم ، فيجوز عندهم أن يعقد المحرم عقد الزواج لنفسه ولغيره . وسبب الخلاف السابق بين الفقهاء هو اشتراك لفظه النكاح فى الحديث السابق بين معنيين ، وترددها بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى للنكاح .

فمنهم من قال إن معنى ينكح : أى يعقد ، ومنهم من قال ينكح أى يطاق ويجامع ، فمن قال بأن معناها العقد حرم على المحرم أن يعقد لنفسه أو لغيره . ومن باب أولى يحرم الجماع ودواعيه . ومن قال بأن معناها الوطء ، حرم على المحرم الجماع ودواعيه ، دون العقد لنفسه ولغيره .

(١) حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٦٧ ، كتب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٤٦
(٢) الحديث : متفق عليه . عون المعبود شرح سنن أبى داود ج ٥ ص ٢٩٤ .
سنن النسائي ، ج ٥ ص ١٩١ .

وجاء فى عون المعبود إجابة على الأحناف ما مفاده : أنه لا حجة لهم برواية ابن عباس هذه (فى زواجه ﷺ بميمونة) ، لأنها مخالفة لرواية أكثر الصحابة، ولم يروه كذلك إلا ابن عباس وحده وانفرد به ، قاله القاضى عياض .

ولأن سعيد بن المسيب وغيره وهموه فى ذلك ، وخالفته ميمونة وأبو رافع فرويا أنه نكحها وهو حلال^(١) ، وهو أولى بالقبول لأن ميمونة هى الزوجة ، وأبو رافع هو السفير بينهما فهما أعرف بالواقعة من ابن عباس ، لأنه ليس له من التعلق بالقصة ما لهما ، ولصغر سنه حينئذ عنهما ، إذ لم يكن فى سنهما ، ولا يقرب منه فإن لم يكن وهما فهو قابل للتأويل بأنه تزوجها فى أرض الحرم وهو حلال، فأطلق ابن عباس على من فى الحرم أنه محرم لكن هو بعيد) . أ. هـ^(٢).

وقال : (وأجيب عن التفرد بأنه قد صح من رواية عائشة وأبى هريرة نحوه كما قاله الحافظ فى الفتح ، وقول سعيد بن المسيب أخرجه أبو داود وسكت عنه هو ثم المنذرى ، وفى إسناده رجل مجهول فالقول المحقق فى جوابه بأن رواية صاحب القصة والسفير فيها أولى لأنه أخبر وأعرف بها والله أعلم) . أ. هـ^(٣).

وقال الحافظ فى الفتح : وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف فى الواقعة كيف كانت ولا تقوم بها الحجة ، ولأنها تحتمل الخصوصية، فكان الحديث فى النهى عن ذلك أولى بأن يؤخذ به^(٤).

(١) وهو حلال : يعنى غير محرم (من الإحرام) .

(٢) عون المعبود شرح منن أبى داود ، ح ٥ ص ٢٩٦ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

وفيما رواه سعيد بن المسيب - قال : " وهم^(١) ابن عباس فى تزويج ميمونة وهو محرم "^(٢) - أحد الأجوبة التى أجاب بها الجمهور عن حديث ابن عباس^(٣) .

٢ - الخروج عن طاعة الله :

فيحرم على المحرم الخروج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم أو ارتكاب للمعاصى التى تغضب الله سبحانه وتعالى .
وإن كان ذلك محرماً فى غير الإحرام أيضاً ، إلا أنه أكد فى حالة الإحرام .

٣ - مخاصمة الرفقاء أو من يتعامل معهم المحرم أو يحتك بهم^(٤) :

والأصل فى تحريم ما سبق ذكره من محظورات الإحرام ، قوله تعالى : ﴿ فمن فرض فيهن الحج فلا رفث^(٥) ولا فسوق^(٦) ولا جدال^(٧) فى الحج ﴾^(٨) .

(١) وهم : من الوهم .

(٢) المرجع السابق ص ٢٩٨ .

(٣) المرجع السابق ٢٩٧ .

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ح ١ ص ٥٤٦ .

(٥) (فلا رفث) : الرفث : الجماع كما قال ابن تيمية فى الفتاوى ح ٦ ، ص ١٠٨ . وقال

عياض : والجمهور على أن المراد به فى الآية : الجماع . وقال الأزهري : الرفث

اسم جامع لكل ما يريده الرجل من المرأة - فتح الباري شرح البخارى ح ٣ ص ٣٨٢ .

(٦) (ولا فسوق) : لا خروج عن الطاعة بارتكاب المعاصى أو السيئات وتناول ما حرمه الله .

(٧) (ولا جدال) : الجدال المنهى عنه هو الجدال بغير علم ، أو الجدال فى الباطل ، أما

الجدال فى طلب الحق فهو مستحب ومطلوب . قال تعالى : ﴿ وَجَادِلْهُمْ بَالْتِى هِىَ

أَحْسَنُ ﴾ .

(٨) من الآية ١٩٧ سورة البقرة .

وروى البخارى ومسلم عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال " من حج ولم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه " (١).

٤ - قطع نبات الحرم أو شجرة فيه : " البرى الذى لم ينبت الأدمى " .

فقد أجمع أهل العلم على تحريم قطع شجر الحرم (٢) ، وإباحة ما أنبت الأدمى من البقول والزرع والرياحين ، حكى ذلك ابن المنذر . والأصل فيه : ما روى عن أبى هريرة : " ألا وإنها ساعى هذه حرام لا يختلى شوكها ولا يعضد شجرها " (٣) .

وفى حديث أبى شريح أن النبى ﷺ قال يوم الفتح : " إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأ ولا يعضد بها شجرة " (٤) .

٥ - لبس المخيط والمصبوغ والمطيب :

فيحرم على المحرم لبس المخيط سواء كانت ثياباً أو عمامة أو حذاء . فعن ابن عمر رضى الله عنهما : أن النبى ﷺ قال : " لا يلبس المحرم القميص ، ولا العمامة ، ولا البرنس ولا السراويل ولا ثوب مسه ورس (٥) ولا زعفران ، ولا الخفين ، إلا ألا يجد نعلين فليقطعهما حتى يكونا أسفل من الكعبين " (٦) .

(١) الحديث رواه أبو هريرة فى البخارى برقم ١٥١٢ - فتح البارى شرح البخارى ج ٣

ص ٣٨٢ . كما رواه مسلم والنسائى .

(٢) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٣٦٤ .

(٣) الحديث متفق عليه .

(٤) الحديث متفق عليه .

(٥) الورس : نبات أصفر طيب الرائحة يصبغ به .

(٦) الحديث : رواه البخارى برقم ١٥٤٢ - فتح البارى شرح البخارى ج ٣ ص ٤٠١ ،

وكذا رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وأحمد .

وقد أجمع العلماء على أن تحريم لبس المخيط خاص بالرجل^(١).
ويحرم عليه تغطية رأسه^(٢).
قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من تخمير رأسه^(٣).
والأصل في ذلك: نهى النبي ﷺ عن لبس العمام والبرانس. وقوله ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته^(٤) :
" لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً " ^(٥) فعلل منع تخمير رأسه بقاءه على إحرامه .
فعلم منه أن المحرم ممنوع من ذلك .
وكان ابن عمر يقول : " إحرام الرجل في رأسه " ^(٦).
وذكر القاضى فى الشرح أن النبى ﷺ قال : " إحرام الرجل فى رأسه ، وإحرام المرأة فى وجهها " ^(٧).
واختلف الفقهاء فى وجهه : فقال الحنفية والمالكية يحرم عليه تغطية وجهه^(٨).

(١) فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق حـ ١ ص ٥٩٩ .

(٢) المغنى والشرح الكبير حـ ٣ ص ٣٠٢ .

، فتح البارى شرح البخارى حـ ٣ ص ٤٠٢ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) وقصته راحلته : رمت به دابته ونقت عنقه .

(٥) رواه الشيخان ، وأحمد والنسائى عن ابن عباس - نيل الأوطار حـ ٥ ص ٨ .

(٦) المغنى والشرح الكبير حـ ٣ ص ٣٠٢ .

(٧) المرجع السابق .

(٨) الفقه على المذاهب الأربعة حـ ١ ص ٥٥٢ ، الاختيار لتعليل المختار ، جـ ١ ص

١٨٧ ، بداية المجتهد حـ ١ ص ٣٨١ .

وقال الشافعية والحنابلة : لا يحرم عليه تغطية وجهه^(١).

أما المرأة فلا يحرم عليها شئ من المخيط^(٢).

ويحرم عليها لبس النقاب^(٣) والقفازين^(٤).

وذلك لما روى عن النبي ﷺ أنه قال : " لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين " ^(٥).

قال ابن المنذر : أجمعوا على أن المرأة تلبس المخيط كله والخفاف ، وأن لها أن تغطي رأسها وتستتر شعرها إلا وجهها فتسدل عليه الثوب سدلاً خفيفاً تستتر به عن نظر الرجال ، ولا تخمره ، إلا ما روى عن فاطمة بنت المنذر قالت : " كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات مع أسماء بنت أبي بكر " تعنى جدتها^(٦).

قال : ويحتمل أن يكون ذلك التخمير سدلاً كما جاء عن عائشة قالت : " كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدلنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات فإذا جاوزنا رفعناه " أ. هـ^(٧).

قال ابن حجر : وهذا الحديث أخرجه البخاري من طريق مجاهد عنها ، وفي إسناده ضعف^(٨).

(١) المغنى والشرح الكبير ، جـ ٣ ص ٣٠٤ ، الإقناع في حل لفظ أبى شجاع ، جـ ١ ص ٢٢٣ .

(٢) فتح الباري شرح البخاري جـ ٣ ص ٤٠٦ ، المغنى جـ ٣ ص ٣٠٧ .

(٣) النقاب : هو ما يغطي به الوجه .

(٤) القفازين : هما ما يلبس في اليدين ويسمى الكفوف ، وعند العامة بالجوانتى .

(٥) رواه البخاري وغيره .

(٦) المغنى والشرح جـ ٣ ص ٣٠٥ .

(٧) رواه البخاري - فتح الباري شرح البخاري جـ ٣ ص ٤٠٦ .

(٨) فتح الباري جـ ٣ ص ٤٠٦ .

قال ابن قدامة : ويحرم على المرأة المحرمة لبس النقاب والقفازين وذلك لما روى أن النبي ﷺ قال : " لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين " (١) . وقال : وفي هذا دليل على أن إحرام المرأة في وجهها وكفيها .

وقال : يحرم على المرأة تغطية وجهها في إحرامها ، لا نعلم في هذا خلافاً ، إلا ما روى عن أسماء فإنها كانت تغطي وجهها وهي محرمة .

ثم أضاف : ويحتمل أنها كانت تغطي وجهها بالسدل عند الحاجة فلا يكون اختلافاً (٢) .

ويحرم على المحرم رجلاً كان أو امرأة لبس المصبوغ بمادة لها رائحة طيبة على التفصيل التالي (٣) :

قال الحنفية : يحرم لبس المصبوغ بالعصفر ونحوه من أنواع الطيب ، إلا إذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة ، فيجوز لبسه حال الإحرام (٤) .

وقال المالكية : المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم ، وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران .

أما المصبوغ بالعصفر : فإن كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل .

(١) رواه البخارى وغيره .

(٢) المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ٣٠٥ .

(٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٥٢ .

(٤) الاختيار لتعليل المختار ، ج ١ ص ١٨٧ .

وإن كان صبغه ضعيفاً ، أو قوياً وغسل ، فلا يحرم لبسه ، وإنما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره ، لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم وهو المطيب^(١) .

وقال الشافعية : المصبوغ بما تقصد رائحته : كالزعفران والورس ، لا يجوز لبسه إلا إذا زالت الرائحة بالمرّة .

وأما المصبوغ بما يقصد للون دون الرائحة : كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم^(٢) .

وقال الحنابلة : يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس ، وأما المصبوغ بالعصفر فيباح لبسه ، سواء كان الصبغ قوياً أو ضعيفاً .
ويحرم كذلك التطيب في الثوب أو البدن ، سواء أكان المحرم رجلاً أو امرأة^(٣) .

فعن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر : وجد ريح طيب من معاوية ، وهو محرم فقال له : ارجع فاغسله ، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : " الحاج الشعث التفل " ^(٤) .

ولقول رسول الله ﷺ :

" أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات " ^(٥) .

(١) فقه السنة للشهي السيد سابق ، ج ١ ص ٦٠٢ .

(٢) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٨٠ ، معلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٣٦ .

(٣) كشاف القناع ، ج ١ ص ٤٢٩ ، المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٤) رواه البزار بسند صحيح . والتفل : الذى تغيرت رائحته لترك الطيب والأدهان .

(٥) متفق عليه - فتح البارى ، ج ٣ ص ٣٩٣ .

وإذا مات المحرم لا يوضع الطيب في غسله ولا في كفنه (خلافاً)
لأبي حنيفة لقوله ﷺ فيمن مات محرماً : " لا تحنطوه ، ولا تخمروا
رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة مليباً " (١) .
وما بقي من الطيب الذى وضعه فى بدنه أو ثوبه قبل الإحرام فإنه
لا بأس به (٢) .

٦ - تقليم الأظفار وإزالة الشعر بالحلق أو القص أو بأية طريقة:
سواء أكان شعر الرأس أم غيره لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا
رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ (٣) .

وأجمع العلماء : على حرمة قلم الظفر للمحرم ، بلا عذر ، فإن
انكسر فله إزالته من غير فدية .

ويجوز إزالة الشعر ، إذا تأذى ببقائه ، وفيه الفدية إلا فى إزالة
شعر العينين ، إذا تأذى به المحرم فإنه لا فدية فيه (٤) .

قال تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ
فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ (٥) .

٧ - التعرض للصيد والأكل منه :

يجوز للمحرم أن يصيد صيد البحر ، وأن يتعرض له ، وأن يشير
إليه ، وأن يأكل منه .

(١) رواه مسلم برقم ١٢٠٦ - مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٣٨٦ .

(٢) فقه السنة للشيخ السيد سابق ج ١ ص ٦٠٣ .

(٣) سورة البقرة : من الآية ١٩٦ .

(٤) فقه السنة للشيخ السيد سابق ج ١ ص ٦٠٢ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٩٦ .

ويحرم عليه التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح ، أو الإشارة إليه أو الدلالة عليه ، أو تنفيره .

ويحرم عليه إفساد بيض الحيوان البرى ، كما يحرم عليه بيعه وشراؤه وحلب لبنه .

والدليل على هذا قول الله تعالى :

﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ (١) .

كما يحرم على المحرم الأكل من صيد البر الذى صيد من أجله أو صيد بإشارته إتيه ، أو بإعانتة عليه .

لما رواه البخارى ومسلم عن أبى قتادة :

أن رسول الله ﷺ خرج حاجاً ، فخرجوا معه ، فصرف طائفة منهم - فيهم أبو قتادة - فقال : خذوا ساحل البحر حتى نلتقى . فأخذوا ساحل البحر ، فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أباً قتادة لم يحرم ، فبينما هم يسيرون ، إذ رأوا حمر وحش ، فحمل أبو قتادة على الحمر فعقر منها أتاناً^(٢) . فنزلوا فأكلوا من لحمها ، وقالوا : أنأكل لحم صيد ، ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقى من لحم الأتان . فلما أتوا رسول الله ﷺ ، قالوا : يا رسول الله ، إنا كنا أحرمنا وقد كان أبو قتادة لم يحرم فرأينا حمر وحش ، فحمل عليها أبو قتادة ، فعقر منها أتاناً ، فنزلنا فأكلنا من

(١) سورة المائدة : من الآية ٩٦ .

(٢) الأتان : الأئى من الحمير (والحمر الوحشية حلال أكلها) .

لحمها ثم قلنا : أنأكل لحم صيد ونحن محرمون ؟ فحملنا ما بقى من لحمها . قال : أمنكم أحد أمره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ قللوا : لا . قال " فكلوا ما بقى من لحمها " (١).

ويجوز له أن يأكل من لحم الصيد الذى لم يصده هو ، أو لم يصد من أجله ، أو لم يشر إليه ، أو يعين عليه .

لما رواه المطلب عن جابر رضى الله عنه أن النبى ﷺ قال : " صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ما لم تصيدوه أو يصد لكم " (٢). وقال الترمذى حديث جابر مفسر ، والمطلب لا نعرف له سماعاً من جابر " أ. هـ .

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم ، لا يرون بأكل الصيد للمحرم بأساً إذا لم يصده أو يصد من أجله (٣).

قال الشافعى : هذا أحسن حديث روى فى هذا الباب ، وأقيس . وهو قول أحمد وإسحاق وبمقتضاه ، قال مالك أيضاً والجمهور . فإن صاده أو صيد له فهو حرام ، سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه . أما إن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم ، ثم أهدى من لحمه للمحرم ، أو باعه ، لم يحرم عليه (٤).

(١) الحديث : رواه البخارى ومسلم .

(٢) رواه أحمد والترمذى .

(٣) فقه السنة للشيخ السيد سابق ص ١٠٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٦٠٦ .

وما جاء من الأحاديث المانعة من أكل لحم الصيد كحديث الصعب ابن جثامة الليثي^(١) : " أنه أهدى إلى رسول الله ﷺ حميراً وحشياً - وهو بالأبواء - فردّه إليه ﷺ قال فلما رأى رسول الله ﷺ ما فى وجهه ، قال : إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم " (٢) .

فهى محمولة على ما صاده الحلال من أجل المحرم ، جمعاً بين الأحاديث .

قال ابن عبد البر : وحجة من ذهب هذا المذهب ، أنه عليه تصح الأحاديث فى هكذا الباب ، وإذا حملت على ذلك لم تضاد ، ولم تختلف ، ولم تتدافع^(٣) .

حكم من ارتكب محظوراً من محظورات الإحرام

من كان له عذر ، واحتاج إلى ارتكاب محظور من محظورات الإحرام - غير الوطء - كحلق الشعر ، أو لبس المخيط ، أو تغطية الرأس للرجل أو الوجه فى المرأة اتقاء للحر أو البرد ونحو ذلك ، لزمه أن يذبح شاة ، أو يطعم ستة مساكين (ثلاثة أصع)^(٤) ، أو يصوم ثلاثة أيام . لقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَذِيَّةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾^(٥) .

(١) ابن جثامة الليثي : هو الصعب بن جثامة الليثي صحابى ، مات فى خلافة الصديق على ما قيل ، والأصح أنه عاش إلى خلافة عثمان .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) ثلاثة أصع : الأصع جمع صاع ، وهو مكيال يساوى خمسة أرباط وثلث كما فى المصباح المنير ، ويساوى عند جمهور الفقهاء ١٣٧٥ غم تقريباً .

(٥) سورة البقرة : من الآية ١٩٦ .

وهو مخير بين الأمور الثلاثة السالفة (١) .

أما ما يفعله المحرم مما يدخل تحت لفظ الفسق ، ففيه التوبة والاستغفار ، إذ لم يرد عن الشارع وضع كفارة له سوى التوبة والاستغفار .

ولا يبطل الحج أو العمرة بارتكاب شيء من المحظورات السابقة سوى الجماع (٢) .

قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم أن الحج لا يفسد إلا بالجماع (٣) ، ومثله العمرة .

فإذا بطلت العمرة (موضوع بحثنا) بالجماع ، فعليه أن يتم عمرته رغم فسادها ثم بعد ذلك عليه بعد التحلل منها أن يذهب إلى الحل بسرعة ، ليحرم بعمرة جديدة قضاء للعمرة التي أفسدها . وعليه مع القضاء أن يهدى بشاة (٤) .

قال ابن قدامة : " وبذلك قال ابن عباس وابن عمر ولم نعلم لهم مخالفاً في عصرهم " أ. هـ (٥) .

وعلى زوجته إن كانت مطيعة له ما ترتب عليه ، فإن كانت مكرهة فعليه كفارتها إضافة إلى كفارته (٦) .

(١) المغنى لابن قدامة ، ج ١ ص ١٥٩ ، رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ، ج ١ ص ٣٥٣ .

(٢) البناية شرح الهداية ج ٤ ص ٢٧٠ ، فقه السنة للشيخ السيد سابق ج ١ ، ص ٦٠٧ ، فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ١٠٨ .

(٣) البناية في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٢٧٠ .

(٤) فقه السنة للشيخ السيد سابق ج ١ ص ٦٠٧ ، البناية في شرح الهداية ج ٤ ص ٢٧٢ .

(٥) المغنى لابن قدامة ، ج ٣ ص ١٥٩ .

(٦) المغنى لابن قدامة ، ج ٣ ص ١٥٩ ، كشف القناع ج ٢ ص ٤٤٥ .

أما صيد الحيوان أو التعرض له فجزاؤه المثل أو التصديق بقيمته طعاماً ، أو الصيام عند الجمهور .

ذلك لقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ (١) .

والجزاء عند أبي حنيفة بالقيمة ، ويخير فيها بين شراء هدى وذبحه أو التصديق بطعام لكل مسكين نصف صاع من حنطة ، أو صوم يوم عن كل نصف صاع (٢) . وأما قطع نبات الحرم أو شجره : فلا جزاء فيه عند المالكية ، وعليه القيمة عند أبي حنيفة ، وعليه شاة أو بقرة عند الشافعية والحنابلة بحسب كون الشجرة صغيرة أو كبيرة ، وقيمة النبات (٣) .

(١) سورة المائدة : من الآية ٩٥ .

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته ، ج ٣ ص ٢٣٤٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٣٤٣ .

المبحث الثانى

الطواف

وللطواف واجبات - وتشمل الشروط والأركان - وسنن تختلف باختلاف المذاهب كما يلى :

أولاً : واجبات الطواف عند الشافعية :

للطواف عند الشافعية واجبات هى :

١ - ستر العورة ، كسترها فى الصلاة ، لما ورد فى الصحيحين :
" لا يطوف بالبيت عريان " (١).

٢ - طهارة الثوب والبدن والمكان . جاء فى المجموع : " ومما عمت به البلوى غلبة النجاسة فى المطاف ، وقد اختار جماعة من محققى أصحابنا العفو عنه ، وقال : وينبغى تقييده بما يشق الاحتراز عنه من ذلك كما فى دم البراغيث والقمل والبقي وغيرها ... وكما فى طين الشوارع الممتيقن نجاسته " أ. هـ (٢).

٣ - أن يجعل الطائف البيت عن يساره اتباعاً للنبي ﷺ فقد ورد أنه ﷺ فعل ذلك وقال : " خذوا عنى مناسككم " (٣).

٤ - أن يبدأ الطواف بالحجر الأسود للإتباع كما روى مسلم .
وأن يكون فى طوافه محاذياً للحجر الأسود ، فإن ابتداء الطواف بغير الحجر لم يحسب ما طافه .

(١) رواه البخارى ومسلم .

(٢) معنى المحتاج حـ ١ ص ٤٨٧ .

(٣) الحديث : رواه مسلم بلفظ " لتأخذوا عنى مناسككم " مسلم بشرح النووي ، جـ ٤ ص ٤٥٠ باب حجة النبي ﷺ - كتاب الحج .

٥ - أن يطوف بالبيت سبعاً ، ولو في الأوقات المنهى عن الصلاة فيها للاتباع ، فإن ترك من السبع شيئاً لم يجزه ، فلو شك في العدد بنى على الأقل كما في الصلاة^(١).

٦ - أن يكون الطواف داخل المسجد للاتباع ، فلا يصح حوله بالإجماع كما نقله في المجموع^(٢).

ويصح الطواف على سطح المسجد ، وإن كان سقف المسجد أعلى من البيت كالصلاة على جبل قبيس مع ارتفاعه عن البيت .

٧ - نية الطواف إن لم يشمل نسكاً ، أما طواف الركن في الحج أو العمرة ، وطواف القدوم فلا يحتاج إلى نية لشمول نية النسك له^(٣).

٨ - عدم صرفه لغيره ، كطلب غريم كما في الصلاة ، فإن صرفه انقطع^(٤).

أما السنن عند الشافعية فهي :

١ - أن يطوف ماشياً ، لا راكباً ولا محمولاً للاتباع ، فإن كان له عذر من مرض أو نحوه ، فلا بأس كما في الصحيحين :

أن أم سلمة ، قدمت مريضة فقال لها رسول الله ﷺ : " طوفي وراء الناس وأنت راكبة " .

(١) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٨٧ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) مغنى المحتاج ج ١ ص ٤٧٨ وما بعدها .

(٤) المرجع السابق .

وفيها أن رسول الله ﷺ طاف راكباً في حجة الوداع ليظهر للناس فيستفتى^(١).

٢ - أن يستلم الحجر الأسود ، ويلمسه بيده اليمنى ويقبله للاتباع كما روى الشيخان ، فإن لم يتمكن من الاستلام باليد استلمه بخشبة ونحوها ، ولا يسن للمرأة استلام ولا تقبيل ولا قرب من البيت إلا عند خلو المطاف ليلاً أو نهاراً .

ويضع الطائف جبهته عليه للاتباع . رواه البيهقي^(٢).

فإن عجز استلم بيده ، فإن عجز أشار إليه بيده أو بشئ .

٣ - الدعاء المأثور ، فيه أن يقول أول طوافه وفي كل مرة بسم الله والله أكبر ، اللهم إني أطوف إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ واتباعاً للخلف والسلف^(٣).

٤ - أن يرمل^(٤) (الذكر) الماشى ولو صبيها في الأشواط الثلاثة الأولى ، ويمشى في باقي الأشواط على هيئته ، لما روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " رمل النبي ﷺ من الحجر إلى الحجر ، ومشى أربعا " .

ويكره ترك الرمل بلا عذر ، ولو كان راكباً أو محمولاً^(٥).

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الرمل : أن يسرع الطائف في المشى مقارباً بين خطاه دون عدو ولا وثب .

(٥) معنى المحتاج حـ ١ ص ٤٨٧ .

٥ - أن يضطبع^(١) (الذكر) ، ولو صبيا في كل طواف يرمل فيه للاتباع . رواه أبو داود بإسناد صحيح .

وكذا يضطبع في السعى على الصحيح قياسا على الطواف .

٦ - أن يقترب من البيت لشرفه ، ولأنه أيسر في الاستلام والتقبيل^(٢) .

٧ - أن يوالى الطائف بين الأشواط اتباعاً^(٣) . ويجوز الكلام في الطواف ، ولا يبطل به لقوله ﷺ : " الطواف بالبيت صلاة ، إلا أن الله أحل فيه النطق "^(٤) . ولكن الأولى ترك الكلام إلا بخير ، كأمر بالمعروف ، أو نهى عن منكر ، أو تعليم جاهل ، أو جواب مستفت^(٥) .

٨ - أن يصلى بعده ركعتين خلف المقام أفضل للاتباع ثم في الحجر ، فقد صلى النبي ﷺ خلف المقام وقال : " خذوا عني مناسككم "^(٦) .

ثانياً : شروط الطواف عند المالكية :

للطواف عند المالكية شروط هي :

١ - الطهارة من الحدث والنجس ، فيبطل بناء الطواف بعد الحدث وعليه أن يستأنفه بعد الطهارة^(٧) .

-
- (١) الاضطباع : هو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبه الأيمن (تحت الإبط) وطرفيه على منكبه الأيسر .
(٢) مغنى المحتاج ج١ ص ٤٨٧ .
(٣) المرجع السابق .
(٤) رواه ابن حبان والحاكم عن ابن عباس .
(٥) مغنى المحتاج ج١ ص ٤٨٧ .
(٦) الحديث : رواه مسلم في باب حجة النبي ﷺ - مسلم بشرح النووي ، ج٤ ص ٤٥٠ .
(٧) منح الجليل ج٢ ص ٢٤٣ ، بداية المجتهد ج١ ص ٣٣٠ .

- ٢ - ستر العورة كالصلاة إلا أنه يباح فيه الكلام لقول النبي ﷺ :
" الطواف بالبيت صلاة إلا أنه أحل فيه النطق "(١).
- ٣ - أن يكون الطواف سبعة أشواط ، فإن ترك شيئاً منها لم يجز ،
ولم ينبت عنه دم (٢).
- وإن زاد عن سبع ألغى الزائد عنها (٣).
- ٤ - أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود ، فهذا واجب ، فإن ابتدأه
من الركن اليماني مثلاً ألغى ما قبل الحجر الأسود .
- فإن لم يتم إليه وسعى عقبه ، أعاد طوافه وسعيه ، ما دام بمكة ،
وإلا فعليه دم إن كان بمكة ، وإن كان قد رجع فعليه أن يبعث بهدي (٤).
- ٥ - أن يجعل البيت على يساره ويطوف ، فإن رجع القهقري لم
يصح طوافه ، وحكمة التياسر ، صيرورة قلب الطائف جهة البيت فيستحضر
عظمته ، فلو جعله عن يمينه أو قبالة وجهه أو وراء ظهره لم يجزه (٥).
- ٦ - أن يكون الطواف داخل المسجد لا خارجه (٦).
- ٧ - أن يكون كل بدن الطائف خارج الشاذروان (٧). فشرط صحة
الطواف خروج جميع البدن عنه .

(١) رواه ابن حبان والحاكم عن ابن عباس .
(٢) منح الجليل ٢ ص ٢٤٢ ، بداية المجتهد ١ ص ٣٣٠ .
(٣) المراجع السابقة .
(٤) منح الجليل ٢ ص ٢٤٣ ، بداية المجتهد ١ ص ٣٣٠ .
(٥) منح الجليل ٢ ص ٢٤٤ ، بداية المجتهد ١ ص ٣٣٠ .
(٦) منح الجليل ٢ ص ٢٤٥ ، بداية المجتهد ١ ص ٣٣٠ .
(٧) الشاذروان : هو بناء لطيف ملصق بجدار الكعبة ، مرتفع قدر ثلثي ذراع ، نقصته
قريش من عرض الكعبة لضيق المال الحلال ، فهو من البيت . (ومنه حجر إسماعيل) .
وشرط صحة الطواف أن يكون جميع بدن الإنسان الطائف خارجاً عنه .

٨ - أن يكون الطواف متواليًا بلا فصل كثير بين أجزائه بلا عذر ويغتنق الفصل اليسير ولو اختياريًا والكثير لعذر ، بشرط بقاء طهارته ، فإن فصل كثيرًا بلا عذر ، فعليه أن يعيده من أوله .

وإن كان بعذر أجزاءه بشرط بقاءه على طهارته^(١).

٩ - أن يقطع الطواف وجوباً لأداء فرائض الصلاة^(٢).

وأما السنن عند المالكية : فمنها :

١ - تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، ويكبر عند ذلك ، فإن لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده ، فإن لم يستطع لمسه بعود مثلاً ، ثم يضع يده أو العود بعد التمس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ ، فإن لم يستطع شيئاً من ذلك ، كبر عند محاذاته^(٣).

٢ - استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ، ثم يضعها على فيه ، والدعاء في الطواف بما شاء .

٣ - الرمل ويسن في الأشواط الثلاثة الأولى للرجل لا للمرأة .

٤ - - القرب من الكعبة بالنسبة للرجال ، أما النساء فالسنة أن يطفن خلف الرجال ، كما في الصلاة^(٤).

(١) منح الجليل جـ ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة جـ ١ ص ٥٦٣ .

(٤) المرجع السابق .

ثالثاً : شروط الطواف عند الحنابلة :

يشترط لصحة الطواف عند الحنابلة ما يأتي^(١).

الإسلام والعقل والنية ، كسائر العبادات .

٢ - ستر العورة لقوله ﷺ :

" لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان "^(٢).

٣ - طهارة الحدث وطهارة الخبث ، لقوله ﷺ : " الطواف بالبيت صلاة "^(٣).

٤ - أن يكون الطواف سبعة أشواط كاملة .

٥ - أن يجعل البيت عن يساره ، وأن يكون الطواف بجميعه بأن لا يطوف على جدار الحجر ، أو شاذوران الكعبة .

٦ - أن يطوف ماشياً إذا كان قادراً على المشى .

٧ - أن يوالى بين الأشواط إلا إذا حضرت جنازة أو أقيمت صلاة .

٨ - أن لا يخرج من المسجد ، بمعنى أن يكون الطواف داخل المسجد لا خارجه .

٩ - أن يبتدى الطواف ، بالحجر الأسود فيحاذيه بكل بدنه .

(١) كشف القناع ٢ ص ٤٨٥ .

(٢) متفق عليه .

(٣) رواه الترمذى والأثرم من حديث ابن عباس .

أما سنن الطواف عندهم فهي : (١).

- ١ - استلام الركن (أى الحجر الأسود) .
- ٢ - تقبيله ، أو ما يقوم مقامه من الإشارة عند تعذر الاستلام .
- ٣ - استلام الركن اليماني .
- ٤ - الاضطباع .
- ٥ - الرمل .
- ٦ - الدعاء .
- ٧ - الذكر
- ٨ - الدنو من البيت إن أمكن .
- ٩ - صلاة ركعتي الطواف .

رابعاً : واجبات الطواف عند الحنفية : (٢)

من واجبات الطواف عند الحنفية :

- ١ - أن يبدأ الطواف من الحجر الأسود ، فإن لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف ، ما دام بمكة ، فإن رجع قبل أن يعيد فعله دم .
- ٢ - التيامن ، بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ، ويجعل الكعبة عن يساره ، فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره وجعل الكعبة عن يمينه ، وجبت عليه الإعادة أو الدم .

(١) كشف القناع ج٢ ص ٤٨٥ .

(٢) كتاب الفقه على المذاهب الأربعة بتصرف ج١ ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ .

٣ - ستر العورة الواجب سترها فى الصلاة ، فلو انكشف ربع العضو الواجب ستره فى الصلاة فقد ترك الواجب ، ووجب عليه الإعادة أو الدم . ومعنى كون ستر العورة واجباً فى الطواف أن الطواف لا يفسد بتركه ، بل يصح مع الإثم وتجب فيه الإعادة ، أو الجزاء ، أما إذا انكشف أقل من ربع العضو فلا يضر كما فى الصلاة .

٤ - - المشى فيه للقادر عليه .

٥ - أن يطوف وراء الحطيم - (حجر إسماعيل) لأن بعضه من البيت .

٦ - كون الطواف سبعة أشواط .

٧ - أن يكون الشوط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود .

٨ - أن يصلى ركعتين عقب الطواف .

أما سنن الطواف عند الحنفية فهي :

١ - الاضطباع .

٢ - استلام الحجر الأسود وتقبيله عند نهاية كل شوط .

٣ - استلام الركن اليماني مستحب وليس سنة .

المبحث الثالث

السعى

اختلف الفقهاء فى السعى ، فقال الحنابلة^(١)، والشافعية^(٢)، والمالكية^(٣)، هو ركن فى الحج والعمرة ولا يجبر تركه بدم .

وقال الحنفية : هو واجب وليس بركن عندنا^(٤).

استدل الأئمة الثلاثة بما يأتى :

١ - بما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت :

طاف رسول الله ﷺ ، وطاف المسلمون (يعنى بين الصفا والمروة) فكانت سنة ، ولعمري ما أتم الله حج من لم يطف بين الصفا والمروة^(٥).

٢ - بما روت حبيبة بنت شجاء إحدى نساء بنى عبد الدار قالت :

دخلت مع نسوة من قريش دار آل أبى حسين ننظر إلى رسول الله ﷺ وهو يسعى بين الصفا والمروة ، وإن منزهه ليدور فى وسطه من شدة سعيه ، حتى إنى لأقول إنى لأرى ركبتيه ، وسمعتة يقول : " اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى " ^(٦).

(١) المغنى لابن قدامة ج٣ ص ١٩٤ .

(٢) رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة ج١ ص ٣٥٤ .

(٣) منح الجليل ج٢ ص ٢٤٩ .

(٤) المبسوط للسرخسى ج٢ ص ٤٥ .

(٥) المغنى لابن قدامة ج٣ ص ١٩٤ .

(٦) رواه ابن ماجه .

٣ - ولأنه نسك في الحج والعمرة ، فكان ركناً فيهما كالطواف بالبيت ، وروى عن أحمد أنه سنة ، لا يجب بتركه دم ، وروى ذلك عن ابن عباس وأنس والزبير ، وابن سيرين لقول الله تعالى : ﴿ فلا جناح عليه أن يطوف بهما ﴾ ^(١) .

ونفى الحرج عن فاعله دليل على عدم وجوبه ، فإن هذا رتبة المباح ، وإنما تثبت سنيته بقوله : (من شعائر الله)

وروى أن مصحف أبي وابن مسعود فيه : فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وهذا إن لم يكن قرآناً ، فلا ينحط عن رتبة الخبر ^(٢) .

ولأنهما يرويان عن النبي ﷺ ، ولأنه نسك ذو عدد لا يتعلق بالبيت ، فلم يكن ركناً كالرمي ^(٣) .

وقال القاضي ^(٤) هو واجب ، وليس بركن إذا تركه وجب عليه دم ^(٥) .

وهو مذهب الحسن وأبي حنيفة والثوري .

قال ابن قدامة : وهو أولى لأن دليل من أوجبه دل على مطلق الوجوب لا على كونه لا يتم الحج إلا به .

(١) البقرة آية ١٥٨ .

(٢) أي فهو تفسير لا قرآن .

(٣) المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٩٤ .

(٤) القاضي : هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء أبو يعلى القاضي من مشاهير علماء الحنابلة في القرن الخامس الهجري ومن فحول العلماء في الأصول والفروع وسائر فنون العلم ، تولى القضاء وله مصنفات كثيرة منها الأحكام السلطانية ، والعدة ، وشرح الخرقى وغيرها ، توفي سنة ٤٥٨ هـ وكانت ولادته سنة ٣٨٠ هـ ، انظر طبقات الحنابلة ، ج ٢ ص ١٩٣ - ٢٣٠ .

(٥) المغنى لابن قدامة ج ٣ ص ١٩٤ .

وقول عائشة في ذلك معارض بقول من خالفها من الصحابة ،
وحديث بنت أبي شجاء ، قال ابن المنذر يرويه عبد الله بن المؤمل وقد
تكلموا في حديثه ، ثم هو يدل على أنه مكتوب ، وهو الواجب .

وأما الآية فإنها نزلت لما تخرج ناس من السعي في الإسلام لما
كانوا يطوفون بينهما في الجاهلية لأجل صنمين كانا على الصفا والمروة
كذلك قالت عائشة^(١).

واجبات السعي وشروطه :

للسعي بين الصفا والمروة شروط أو واجبات هي :

١ - أن يتقدمه طواف صحيح اتباعاً للسنة . وقد قال ﷺ " خذوا
عني مناسككم " ^(٢) .

٢ - الترتيب : بأن يبدأ بالصفا ويختم بالمروة ، لأنه ﷺ بدأ
بالصفا وقال : " ابدأوا بما بدأ الله به " ^(٣) .

وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) .
فإن عكس لا يعتد به .

٣ - أن يكون السعي سبعة أشواط : بأن يقف على الصفا أربع
مرات وعلى المروة أربع مرات ، ويختم بها .

(١) المرجع السابق .

(٢) الحديث : سبق تخريجه .

(٣) رواه النسائي بإسناده على شرط مسلم . مسلم بشرح النووي ، ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٤) الآية ١٥٨ البقرة .

فإن شك في العدد بنى على الأقل كما في ركعات الصلاة .
ودليلنا في ذلك فعل النبي ﷺ : وقد قال : " خذوا عني مناسككم " .
٤ - أن يمشى المسافة بين الصفا والمروة كاملة غير منقوصة
فإن ترك شيئاً منها لم يصح سعيه . اقتداء بفعل النبي ﷺ .

٥ - الموالاة بين أشواط السعى :
فهذا شرط أو واجب عند المالكية والحنابلة ، وسنة عند غيرهم .
ويضيف الحنابلة إلى ما سبق شروطاً أخرى هي :
الإسلام والعقل والنية المعينة للسعى ، والمشى للقادر عليه .

أما الطهارة من الجنابة والحيض : فليست شرطاً للسعى . فيجوز
سعى الجنب والحائض بعد أن كان طوافه بالبيت على طهارة ، لأن هذا
نسك غير متعلق بالبيت^(١) .

سنن السعى :

يسن للسعى بين الصفا والمروة ما يأتي :
١ - استلام الحجر الأسود وتقبيله بعد الانتهاء من الطواف
وصلاة ركعتي الطواف ، ثم الخروج من باب الصفا للسعى بين الصفا
والمروة اتباعاً لسنة النبي ﷺ كما رواه مسلم^(٢) .
٢ - اتصاله بالطواف : أي الموالاة بين الطواف والسعى ، وكذا
الموالاة بين مرات السعى ، فإن طاف بيوم وسعى في يوم آخر جاز^(٣) .

(١) الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبه الزحيلي ج ٣ ص ٢٢٣٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

٣ - الطهارة من الحدث ، والخبث ، وستر العورة .

٤ - المشى للقادر لا الركوب .

٥ - الصعود للذكر دون غيره على الصفا والمروة بحيث يرى الكعبة من الباب ، وذلك بقدر قامة عند الشافعية . ويسن الصعود للمرأة إن خلا الموضع من الرجال ، وإلا وقفت أسفلهما^(١).

٦ - الدعاء بما شاء من الأذكار ، ويستحب فيه قراءة القرآن^(٢).

٧ - الإسراع للذكر في وسط المسعى ، ما بين الميلين الأخضرين الملاصقين لجدار المسجد ، فوق الرمل ودون الجرى في ذهابه إلى الصفا ، وعودته من المروة ، اتباعاً للسنة كما روى مسلم . أما الأنثى فتمشى في الكل^(٣).

٨ - الأفضل - كما ذكر النووي - أن يتحرى زمن الخلوة في سعيه وطوافه وإذا كثرت الزحمة ، فينبغي أن يتحفظ من إيذاء الناس وترك هيئة السعى أهون من إيذاء المسلم ومن تعريض نفسه إلى الأذى . وإذا عجز عن السعى الشديد في موضعه بين الميلين الأخضرين للزحمة ، تشبه في حركته بالساعي ، كما هو الشأن في الرمل^(٤).

(١) الفقه الإسلامي وأدلته - ج ٣ ص ٢٢٣١ .

(٢) الفقه الإسلامي وأدلته - ج ٣ ص ٢٢٣١ .

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته - ج ٣ ص ٢٢٣٢ .

(٤) المرجع السابق .

المبحث الرابع

التحلل من العمرة

بالحلق أو التقصير

ثبت الحلق والتقصير للحاج والمعتمر بالكتاب والسنة وبالإجماع .

أما الكتاب فقولہ تعالیٰ: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ (١) .

وأما السنة ، فقد جاء في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال " رحم الله المحلقين . قالوا : يا رسول الله والمقصرين ؟ فقال : " رحم الله المحلقين . قالوا : والمقصرين يا رسول الله ؟ فقال رحم الله المحلقين : قالوا : يا رسول الله والمقصرين ؟ قال والمقصرين " (٢) .

والمقصود بالحلق : إزالة الشعر كله من الرأس ، والمقصود بالتقصير : أخذ جزء من الشعر ، وقد اتفق الفقهاء على أن الحلق أفضل من التقصير ، لأنه هو المقدم في الآية .

ولأن الرسول ﷺ دعا للمحلقين ثلاث مرات ، وللمقصرين مرة واحدة .

(١) آية ٢٧ سورة الفتح .

(٢) رواه البخارى ومسلم .

كما اتفقوا على أنه ليس على النساء حلق ، وإنما عليهم التقصير
ففى سنن أبى داود عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال : " ليس على
النساء حلق وإنما عليهن التقصير " (١).

وجمهور الفقهاء على أن الحلق والتقصير : واجب من واجبات
الحج (والعمره) يجبر تركه بالدم (٢).

(١) رواه أبو داود عن ابن عباس .

(٢) أحكام الحج والعمره لفضيلة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ
الأزهر هدية مجانية من مجلة الأزهر لشهر ذى القعدة لعام ١٤٢٢ هـ . ص ١٣٠ .

الفصل الرابع

هل العمرة فرض أم سنة ؟

اختلف الفقهاء فى حكم العمرة على أقوال :

فمنهم من قال : هى تطوع . وهم قلة من الحنفية^(١).

قال العيني : وفى الزخيرة : لا يوجد فى كتب أصحابنا أن العمرة تطوع إلا فى الحجر^(٢).

ومنهم من أطلق عليها اسم السنة ، وهم فريق آخر من الحنفية^(٣).

قال فى البدائع : وهو -- أى إطلاق اسم السنة -- لا ينافى الوجوب^(٤).

ومنهم من قال هى سنة حسنة . فعن سماك قال :

سألت إبراهيم (النخعي) عن العمرة فقال : هى سنة حسنة^(٥).

ومنهم من قال هى سنة مؤكدة . وهم بعض المالكية وبعض الحنفية^(٦).

(١) البناية فى شرح الهداية ، ج ٢ ص ٤١٧ ، بدائع الصنائع ، ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٢) البناية فى شرح الهداية ، ج ٢ ص ٤١٧ .

(٣) المراجع السابقة .

(٤) بدائع الصنائع ، ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٥) موسوعة فقه النخعي للدكتور رواس قلعه جي ، ج ١ ص ٧٥١ .

(٦) حاشية الدسوقي ، ج ١ ص ٢ ، بلغة السالك ، ج ١ ص ٥٥٠ .

ومنهم من قال هي سنة واجبة . وهم باقي المالكية^(١)، واختيار الكاساني من الحنفية^(٢).

قال مالك في النوادر: العمرة سنة واجبة كالوتر لا ينبغي تركها^(٣). وقال الكاساني : وبه نقول إن العمرة واجبة، ولكنها ليست فرضاً، وقال : وهو مذهب أصحابنا^(٤).

وجاء في التحفة : وهما - أى القول بأنها سنة مؤكدة والقول بأنها سنة واجبة - متقاربان^(٥).

ومنهم من قال هي فريضة . كما وقع عند الشافعية^(٦) والحنابلة^(٧) والظاهرية^(٨) والشيعة الزيدية^(٩).

ويمكن جمع الفرق الأربع الأولى تحت لواء واحد هو القول بأن العمرة سنة ، فأقولهم متقاربة في المعنى وإن اختلفوا في التعبير عنها ، يجمعهم قاسم مشترك واحد هو أن العمرة ليست فرضاً .

وعلى ذلك يكون أماننا مذهبان رئيسيان في حكم العمرة هما :

(١) منح الجليل - ٢ ص ١٨٦ .

(٢) بدائع الصنائع - ٢ ص ٢٢٦ .

(٣) منح الجليل - ٢ ص ١٨٦ .

(٤) بدائع الصنائع - ٢ ص ٢٢٦ . والمقصود بقوله أن العمرة واجبة (أى سنة واجبة).

(٥) البنائية في شرح الهداية - ٤ ص ٤١٧ .

(٦) مغنى المحتاج - ١ ص ٤٦٠ ، الإقناع - ١ ص ٢١٦ .

(٧) المغنى والشرح الكبير - ٣ ص ١٧٣ ، فتاوى ابن تيمية - ٢٦ ص ٥ .

، الروض المربع - ٣ ص ٥٠٣ .

(٨) المحلى لابن حزم - ٧ ص ٣٦ .

(٩) البحر الزخار - ٣ ص ٣٨٥ .

المذهب الأول : أن العمرة سنة .

المذهب الثاني : أن العمرة فرض .

وسوف أوضح بتوفيق الله تعالى فيما يأتي الإجمال السابق ببيان
أتباع كل مذهب من المذهبين السابقين ، وأدلته ، والرأى الراجح منهما
بعد المناقشة .

المذهب الأول : القول بسنية العمرة :

ذهب إلى القول بسنية العمرة : الحنفية^(١) والمالكية^(٢) وإحدى
روايتين في مذهب الحنابلة^(٣) وهو قول بعض أهل العلم ، منهم
أبو ثور وداود^(٤) وإبراهيم النخعي^(٥) ، والشافعي على المذهب القديم
(ببغداد)^(٦) . وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وأكثر العلماء ، فقد قال
بعد عرضه للخلاف في حكم العمرة : " ولكن القول بعدم وجوبها
قول الأكثرين " أ. هـ .^(٧)

-
- (١) البناية في شرح الهداية - ٤ ص ٤١٧ ، الاختيار لتعليل المختار - ١ ص ٢٠٢ ،
بدائع الصنائع - ٢ ص ٢٢٦ .
- (٢) بداية المجتهد - ١ ص ٣٥٧ ، جامع الأحكام الفقهية للقرطبي - ١ ص ٤٠٣ ،
الخرشي - ٢ ص ٢٨٠ ، شرح منح الجليل - ٢ ص ١٨٦ .
- (٣) المغنى والشرح الكبير - ٣ ص ١٧٣ .
- (٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد - ١ ص ٣٧٥ .
- (٥) موسوعة فقه النخعي للدكتور محمد رواس قلعة جي - ١ ص ٧٥١ .
- (٦) مغنى المحتاج - ١ ص ٤٦٠ ، الإقناع - ١ ص ٢١٦ ، الميزان الكبرى للشعراني
- ١ ص ١٧٧ ، روضة الطالبين - ٣ ص ١٧ .
- (٧) فتاوى ابن تيمية - ٢٦ ص ٥ : ٧ .

المذهب الثانى : القول بفرضية العمرة :

ذهب إلى ذلك الشافعية على الأظهر^(١) ، والحنابلة فى الرواية الثانية فى المذهب وهو المشهور عن أحمد^(٢) وبه قالت الظاهرية^(٣).
وإليه ذهب ابن عباس وابن عمر وجماعة من التابعين^(٤).

أدلة الفقهاء على مذاهبهم

أولاً : أدلة من قال بأن العمرة سنة : (يعنى ليست فرضاً)

استدل هؤلاء بما يأتى :

- ١ - بقوله تعالى فى بيان فرض الحج : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٥) ، ولم يذكر العمرة ، فمن قال هى فريضة ، فقد زاد على النص ، فلا يجوز إلا بدليل^(٦).
- ٢ - بقوله ﷺ : " الحج فريضة ، والعمرة تطوع " ^(٧).
- ٣ - بقوله ﷺ : " الحج مكتوب ، والعمرة تطوع " ^(٨).

(١) المذهب القديم للشافعية أن العمرة سنة قاله ببغداد ، ثم قال بمصر هى فريضة وهو مذهبه الجديد - روضة الطالبين - ٣ ص ١٧ والمراجع السابقة .
(٢) المغنى والشرح الكبير - ٣ ص ١٧٣ ، الروض المربع - ٣ ص ٥٠١ .
(٣) المحلى لابن حزم الظاهري - ٧ ص ٣٦ .
(٤) المغنى والشرح الكبير - ٣ ص ١٧٣ .
(٥) الآية ٩٧ آل عمران .
(٦) بدائع الصنائع - ٢ ص ٢٢٦ .
(٧) أخرجه الترمذى . وذكره العيني فى البناية على شرح الهداية - ٤ ص ٤٢٠ . وقال : هذا حديث غريب مرفوع . ورواه ابن أبى شيبه فى مصنفه موقوف على ابن مسعود . ورواه أبو هريرة عند الدار قطنى وابن حزم والبيهقى .
قال الحافظ : وإسناده ضعيف . وقال ابن رشد : هو حديث منقطع . - ١ ص ٣٧٦ .
(٨) رواه ابن ماجه . وقال فى البدائع - ٢ ص ٢٢٦ : هذا الحديث نص .

فقد نص في الحديثين السابقين على أن العمرة تطوع ، فلا تكون مع ذلك فرضاً .

٤ - بما رواه جابر قال : سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أواجبة هي قال : لا ، وأن تعتمر خير لك ^(١) .

قال الكاساني: فقول السائل : أواجبة هي محمول على الفرض ، إذ هو الواجب على الإطلاق ، عملاً واعتقاداً عيناً ، فقول النبي ﷺ : " لا " نفى له ^(٢) .

٥ - بما صح عن النبي ﷺ أنه قال :

" دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " ^(٣) .

قالوا ومعنى دخولها فيه : أن فرضها ساقط بالحج ^(٤) .

٦ - ولأنها غير مؤقتة بوقت ، إذ لو كانت فرضاً لتعلقت بوقت كالصلاة والصوم .

كما تتأدى بنية غيرها ، يعنى تؤدي بإحرام غيرها بأن نواها بنية الحج (كما في فائت الحج) فإنه يتأدى بنية الحج الذي فاتته (وهى أمارة النفلية) يعنى كونها غير مؤقتة ، وكونها تؤدي بنية غيرها علامة النفلية ، أى علامة كونها نفلاً ^(٥) .

(١) أخرجه الترمذى عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكر عن جابر . وقال هذا حديث صحيح - نيل الأوطار للشوكاني حـ ص ٤ .

(٢) بدائع الصنائع حـ ٢ ص ٣٢٧ .

(٣) الحديث في سنن أبى داود برقم ١٧٧٣ عن ابن عباس ، مسلم بشرح النووي حـ ص ٤٨٥ برقم ٢٠٣ - ١٢٤١ .

(٤) عون المعبود شرح سنن أبى داود حـ ص ٢١٧ .

(٥) البنائة فى شرح الهداية حـ ص ٤٢٠ .

ثانياً : أدلة من قال بأن العمرة فرض :

استدل من قال بأن العمرة فرض بما يأتي :

١ - بقوله تعالى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) .

قالوا : ومقتضى الأمر للوجوب .

٢ - بما أخرجه الدار قطنى من حديث زيد بن ثابت بلفظ .

" الحج والعمرة فريضتان ، لا يضرك بأيهما بدأت " ^(٢) .

٣ - بما رواه البيهقى فى سننه عن طريق ابن أبى لهيعة عن

عطاء عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : " الحج والعمرة فريضتان واجبتان " ^(٣) .

٤ - بما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه (فى سؤال

جبريل) وفيه : " بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ، جاء رجل فقال :

يا محمد : ما الإسلام ؟ قال : أن تشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً

رسول الله ، وأن تقيم الصلاة وأن تؤدى الزكاة ، وأن تحج البيت

وتعتمر ... " ^(٤) .

(١) من الآية ١٩٦ سورة البقرة .

(٢) نيل الأوطار ، ح ٥ ص ٤ وقال : فى إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف .

وفى الحديث انقطاع . ورواه البيهقى موقوفاً على زيد ، وقال الحافظ وإسناده أصح ، وصححه الحاكم وأخرجه الدار قطنى ، وروى مرفوعاً عن ابن سيرين عن زيد بن ثابت .

(٣) رواه البيهقى فى سننه وقال ابن لهيعة غير محتج به ورواه ابن عدى فى الكامل وأعله به - نيل الأوطار ح ٥ ص ٤ .

(٤) جزء من حديث رواه الدار قطنى وقال : هذا إسناده ثابت صحيح ، كما أخرجه ابن

خزيمة وابن حبان . ورواه أبو بكر الجوزقى فى كتابه (المخرج على الصحيحين) - نيل الأوطار ح ٥ ص ٥ .

٥ - بما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت : يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟ قال نعم : (عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة)^(١).

قالوا : فى قوله " عليهن " إشارة إلى وجوب العمرة على النساء لأن لفظ " عليهن " لفظ إيجاب ، فإذا ثبت وجوب الحج والعمرة على النساء ، فالرجال فى ثبوت وجوب العمرة فى حقهم أولى^(٢).

٦ - يقول ابن عباس رضى الله عنهما : " فى العمرة " .

" إنها لقرينتها فى كتاب الله "^(٣) . وأتموا الحج والعمرة لله "^(٤) . قالوا : يعنى هى فرض كالحج لاقتنائها به ، ولأن الأصل هو التساوى بين المعطوف والمعطوف عليه وقد عطفها على الحج وقرنها به^(٥).

٧ - يقول النبى ﷺ : " دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة " ^(٦) . قال الخطابى : من قال بأن العمرة واجبة كوجوب الحج يتأول هذا الحديث على وجهين^(٧).

أحدهما : أن عمل العمرة قد دخل فى عمل الحج ، فلا يرى على القارن أكثر من طواف واحد وسعى واحد ، كما لا يرى عليه أكثر من إحرام واحد .

(١) رواه أحمد وابن ماجه ، وإسناده صحيح - نيل الأوطار ج ٥ ص ٥ .

(٢) الروض المربع ج ٣ ص ٥٠٢ .

(٣) فتح البارى شرح البخارى ج ٣ ص ٥٩٧ .

(٤) الآية ١٩٦ سورة البقرة .

(٥) المغنى والشرح الكبير ج ٣ ص ١٦٠ .

(٦) الحديث : رواه أبوداود برقم ١٧٧٣ عن ابن عباس رضى الله عنهما .

(٧) عون المعبود شرح سنن أبى داود ، ج ٥ ص ٢١٧ .

والوجه الآخر : أنها قد دخلت في وقت الحج وشهوره ، وأنها أصبحت جائزة في أشهر الحج إلى يوم القيامة ، وبطل بذلك ما كان أهل الجاهلية يزعمون من امتناع العمرة في أشهر الحج^(١).

٨ - بما روى عن أبي رزين العقيلي^(٢) أنه أتى النبي ﷺ فقال إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظعن ، قال ﷺ : " حج عن أبيك واعتمر "^(٣).

قال أحمد : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجود من هذا ، ولا أصح منه ، وهو المشهور عنه^(٤).

٩ - بما جاء في كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم إلى أهل اليمن " أن العمرة هي الحج الأصغر "^(٥).

قالوا : وقد ثبتت فرضية الحج بنص الكتاب العزيز^(٦) فتكون للعمرة فريضة كذلك .

وأضافوا قولهم : أما بعض الأحاديث المسكوت فيها عن العمرة فلأن اسم الحج يتناولها^(٧).

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود - ج ٥ ص ٢١٧ .

(٢) أبو رزين العقيلي هو لقيط بن صبرة ويقال إنه جده ، واسم أبيه عامر - صحابي مشهور . تقريب التهذيب ترجمة رقم (٥٧١٦) .

(٣) الحديث : رواه الخمسة وصححه الترمذي . سنن النسائي - ج ٥ ص ١١٧ .

(٤) الإحكام شرح أصول الأحكام - ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٥) رواه الأثرم بإسناده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده .

(٦) بدائع الصنائع - ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٧) المرجع السابق .

مناقشة أدلة الفقهاء

ناقش الفريق القائل بسنية العمرة أدلة مخالفيه بما يأتي :

قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (١) .

إن لفظ التمام (أو الإتمام) الوارد في الآية مشعر بأنه إنما يجب بعد الإحرام بالعمرة والشروع فيها ، لا قبله .

واستدلوا على ذلك بما أخرجه الشيخان (٢) وأهل السنن وأحمد والشافعي وابن أبي شيبة عن يعلى بن أمية قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ وهو بالجعرانة عليه جبة وعليها خلوق (٣) فقال : كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي ؟ فأنزل الله تعالى على رسوله قوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ (٤) .

قالوا : فهذا هو السبب في نزول الآية ، والسائل كان قد أحرم بالفعل ، وإنما سأل كيف يصنع في عمرته (٥) .

وقال ابن القيم :

ليس في الآية فرضها (أى العمرة) وإنما فيها إتمام الحج والعمرة بعد الشروع فيهما ، وذلك لا يقتضى وجوب الابتداء (٦) .

(١) الآية ١٩٦ البقرة .

(٢) الحديث رواه البخارى برقم ١٥٣٦ - باب غسل الخلوق من الثياب - فتح البارى حـ ٣ ص ٣٩٣ .

(٣) الخلوق : بفتح الخاء : نوع من الطيب مركب فيه زعفران .

(٤) الآية ١٩٦ البقرة .

(٥) نيل الأوطار للشوكاني حـ ٥ ص ٥ ، فتح البارى شرح البخارى حـ ٣ ص ٦١٤ - كتاب العمرة ، باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج .

فتح القدير للشوكاني حـ ١ ص ١٩٧ ، ١٩٨ تفسير البقرة .

(٦) الروض المربع حـ ٣ ص ٥٠١ . فتاوى ابن تيمية حـ ٢٦ ص ٨ .

وقال الموصلي من فقهاء الحنفية :

الآية محمولة على وجوب الإتمام، وذلك يكون بعد الشروع، ونحن نقول بوجوب الإتمام بعد الشروع، ولا حجة فيها على الوجوب ابتداء^(١).

وقال الصنعاني : وأما الاستدلال بقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإتمام وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً^(٢).

وقال ابن القصار : ما نصه :

" استدلالهم بهذه الآية (على فرضية العمرة) غلط ، لأن من أراد أن يأتي بالسنة فواجب عليه أن يأتي بها تامة كمن أراد أن يصلي تطوعاً يجب عليه أن يكون على طهارة ، ويأتي بها تامة الأركان والشروط ، وما قالوه يبطل بعمرة ثانية ، وثالثة ، فإنه يجب إتمامها والمضى فيها ، وفي فسادها (أى حتى فى حال فسادها) وإن لم تكن واجبة فى الأصل " أ. هـ^(٣).

وقال الكاساني من الحنفية : بعد أن ذكر أن الأمر فى الآية للإتمام وليس للإنشاء : قال ما مفاده :

" وعلى فرض أن الأمر كان للإنشاء ، فما الدليل على أن مطلق الأمر يفيد الفرضية ؟ " ^(٤).

(١) الاختيار لتعليل المختار جـ ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) سبل السلام للصنعاني ، ج ٢ ص ٣٥٩ .

(٣) البناية فى شرح الهداية جـ ٤ ص ٤١٩ .

(٤) بدائع الصنائع جـ ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

وقال : الفرضية عندنا تثبت بدليل زائد وراء نفس الأمر ^(١).

وقال ابن تيمية وقد سئل عن حج ولم يعتمر، وتركها إما عامداً أو ناسياً . فهل تسقط عنه بالحج ؟ أم لا ؟ فأجاب بقوله :

" والأظهر أن العمرة ليست واجبة ، وأن من حج ولم يعتمر فلا شئ عليه ، سواء ترك العمرة عامداً ، أو ناسياً ، لأن الله إنما فرض في كتابه حج البيت بقوله : " والله على الناس حج البيت " .

ولفظ الحج في القرآن لا يتناول العمرة . بل هو سبحانه إذا أراد العمرة ذكرها مع الحج ؟ كقوله : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ وقوله : ﴿ مَنْ حَجَّ النَّبْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ فلما أمر بالإتمام أمر بإتمام الحج والعمرة ، وهذه الآية نزلت عام الحديبية سنة ست باتفاق الناس .

وآية آل عمران نزلت بعد ذلك . سنة تسع أو عشر . وفيها فرض الحج .

ولهذا كان أصح القولين أن فرض الحج كان متأخراً . ومن قال إنه فرض سنة ست فإنه احتج بآية الإتمام وهو غلط ، فإن الآية إنما أمر فيها بإتمامهما لمن شرع فيهما لم يأمر فيها بابتداء الحج والعمرة ، والنبى ﷺ اعتمر عمرة الحديبية قبل أن تنزل هذه الآية ، ولم يكن فرض عليه لا حج ولا عمرة . ثم لما صدده المشركون أنزل الله هذه الآية فأمر فيها بإتمام الحج والعمرة . وبين حكم المحصر الذى تعذر

(١) المرجع السابق .

عليه الإتمام. ولهذا اتفق الأئمة على أن الحج والعمرة يلزمان بالشروع، فيجب إتمامهما " (١) .

ثم قال : " وأيضاً فإن العمرة ليس فيها جنس من العمل غير جنس الحج، فإنها إحرام وطواف وسعى وإحلال ، وهذا كله موجود في الحج. والحج إنما فرضه الله مرة واحدة لم يفرضه مرتين ، ولا فرض شيئاً من فرائضه مرتين ، لم يفرض فيه وقوفين ، ولا طوافين ، بل الفرض طواف الإفاضة . وأما طواف الوداع فليس من الحج ، وإنما هو لمن أراد الخروج من مكة ، ولهذا لا يطوف من أقالم بمكة ، وليس فرضاً على أحد ، بل يسقط عن الحائض ، ولو لم يفعله لأجزأه دم ، ولم يبطل الحج بتركه ، بخلاف طواف الفرض ، والوقوف . وكذلك السعى لا يجب إلا مرة واحدة ، ورمى كل جمرة في كل يوم لا يجب إلا مرة واحدة ، وكذلك الحلق والتقصير لا يجب إلا مرة واحدة .

فإذا كانت العمرة ليس فيها عمل غير أعمال الحج ، وأعمال الحج إنما فرضها الله مرة ، لا مرتين ، علم أن الله لم يفرض العمرة " أ.هـ (٢) .

وأجابوا عن الأحاديث بما يأتي :

أما حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه : " الحج والعمرة فريضتان ، لا يضرك بأيهما بدأت " (٣) .

(١) فتاوى ابن تيمية - ٢٦ ص ٨٧ .

(٢) فتاوى ابن تيمية - ٢٦ ص ٨ .

(٣) سبق تخريجه .

فقالوا في إسناده إسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف قال البخاري عنه : منكر الحديث ، ولم يرض به أحد .
وفي الحديث انقطاع . كما رواه البيهقي موقوفاً على زيد بن ثابت^(١).

وأما حديث جابر : " الحج والعمرة فريضتان واجبتان " ^(٢) . فقال البيهقي فيه : ابن لهيعة^(٣) غير محتج به ، ورواه ابن عدي في الكامل ، وأعله به^(٤).

وأما حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه :

" وأن تحج البيت وتعتمر " ^(٥).

قال الشوكاني ما مفاده :

أن مجرد اقتران العمرة بهذه الأمور الواجبة ليس دليلاً على الوجوب ، لما تقرر في الأصول من ضعف دلالة الاقتران لا سيما وقد عارضتها الأدلة القاضية بعدم الوجوب^(٦).

(١) البناية في شرح الهداية ج٤ ص ٤١٩ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) البناية في شرح الهداية ج٤ ص ٤١٩ .

(٤) ابن لهيعة : هو عبد الله بن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ، ابن عقبة الحضرمي ، أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوق من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ، وقد ناف على الثمانين . تقريب التهذيب لابن حجر ت (٣٥٨٧) ، الطبقات الكبرى لابن سعد ، ج ٧ ص ٥١٦ .

(٥) الحديث : سبق تخريجه .

(٦) نيل الأوطار ج٥ ص ٦ .

وقالوا : الحديث السابق مخرج فى الصحيحين وليس فيه (وتعتمر).

وهذه الزيادة فيها شنوذ " (١).

ونصه فى مسلم : " الإسلام : أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً " . قال : صدقت (٢).

وأما حديث عائشة رضى الله عنها :

" عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة " (٣).

فقال فيه صاحب التتقيح : قد أخرجه البخارى فى صحيحه من رواية غير واحد عن حبيب ، وليس فيه ذكر العمرة (٤).

ففيه : عن عائشة أم المؤمنين قالت : استأذنت النبى ﷺ فى الجهاد فقال : " جهادكن الحج " (٥).

وفيه : عن حبيب بن أبى عمرة : عن عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين " عن النبى ﷺ سأله نساؤه عن الجهاد فقال : " نعم الجهاد الحج " (٦).

وأما قول ابن عباس : " إنها لقرينتها فى كتاب الله " (٧).

(١) البناية فى شرح الهداية حـ٤ ص ٤١٩ .

(٢) مسلم بشرح النووي حـ١ ص ١٧٨ كتاب الإيمان .

(٣) الحديث سبق تخريجه .

(٤) البناية فى شرح الهداية حـ٤ ص ٤١٩ .

(٥) الحديث : أخره البخارى - فتح البارى شرح البخارى حـ٦ ص ٧٥ برقم ١٨٧٥ .

(٦) الحديث : أخره البخارى - فتح البارى شرح البخارى حـ٦ ص ٧٦ برقم ١٨٧٦ .

(٧) الحديث : أخره البخارى - فتح البارى شرح البخارى حـ٣ ص ٥٩٧ .

فأجيب عنه بأن العمرة قرينة فريضة الحج في وجوب إتمامها وليس في وجوب إنشائها ، فالأمر في الآية للإتمام وليس للإنشاء كما أسلفنا .

ووجوب إتمامها أمر مجمع عليه ، ولا خلاف فيه^(١).

وأما حديث أبي رزين العقيلي : " حج عن أبيك واعتمر "^(٢).

فرغم تصحيح أحمد له حيث قال : لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أصح من هذا . فلا يدل على وجوب العمرة ، إذ الأمر فيه ليس للوجوب ، فإنه لا يجب أن يحج عن أبيه ، وإنما يدل الحديث على جواز فعل الحج والعمرة فيه ، لكونه غير متطبع^(٣).

وأما كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم : " أن العمرة هي الحج الأصغر "^(٤).

فقالوا في إسناده سليمان بن داود . وقال غير واحد من الأئمة أنه سليمان بن أرقم ، وهو متروك^(٥).

وقال الكاساني في البدائع :

" وتسميتها في الحديث بالحجة الصغرى يحتمل أن يكون في حكم الثواب ، لأنها ليست بحجة حقيقة ، ألا ترى أنها عطف على الحجة في

(١) المغنى والشرح الكبير ٣ ص ١٧٣ ، فتاوى ابن تيمية ٢٦ ص ٥ .

(٢) الحديث : سبق تخريجه .

(٣) البنائة في شرح الهداية ٤ ص ٤١٩ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) البنائة في شرح الهداية ٤ ص ٤١٩ .

الآية ، والشئ لا يعطف على نفسه فى الأصل ، ويقال حج فلان وما اعتمر . على أن وصفها بالصغر دليل انحاط رتبته عن الحج ، فإذا كان الحج فرضاً ، فيجب أن تكون هى واجبة ليظهر الانحطاط إذ الواجب دون الفرض " أ. هـ (١) .

وأقول : ويحتمل أن تكون تسميتها بالصغرى نظراً لاقتصارها على بعض أعمال الحج .

وأجاب ابن تيمية على هذا الحديث أيضاً فقال :

" والحديث المأثور فى " أن العمرة هى الحج الأصغر " قد احتج به بعض من أوجب العمرة ، وهو إنما يدل على أنها لا تجب ؛ لأن هذا الحديث دال على حجين : أكبر ، وأصغر . كما دل على ذلك القرآن فى قوله : " يوم الحج الأكبر " وإذا كان كذلك فلو أوجبناها لأوجبنا حجين : أكبر ، وأصغر .

والله تعالى لم يفرض حجين ، وإنما أوجب حجاً واحداً ، والحج المطلق إنما هو الحج الأكبر ، وهو الذى فرضه الله على عباده ، وجعل له وقتاً معلوماً ، لا يكون فى غيره كما قال (يوم الحج الأكبر) ، بخلاف العمرة فإنها لا تختص بوقت بعينه ، بل تفعل فى سائر شهور العام .

وقال : (ولأن العمرة مع الحج كالوضوء مع الغسل ، والمغتسل للجنابة يكفيه الغسل — ولا يجب عليه الوضوء عند جمهور العلماء . فكذا الحج ، فإنهما عبادتان من جنس واحد : صغرى وكبرى ، فإذا

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٢٦ . وهذا مذهب الحنفية فى التفريق بين الفرض والواجب خلافاً لجمهور الفقهاء كما أسلفنا .

فعل الكبرى لم يجب عليه فعل الصغرى ، ولكن فعل الصغرى أفضل وأكمل ، كما أن الوضوء مع الغسل أفضل وأكمل .

وهكذا فعل النبي ﷺ ، ولكنه أمرهم بأمر التمتع وقال " دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة " أ. هـ^(١).

وأيد صاحب الميزان الكبرى ذلك فقال :

" إن أعمال العمرة داخلة في ضمن أعمال الحج ، فكان العمرة المستقلة تنفل الحج^(٢) .

وناقش الفريق القائل بفرضية العمرة أدلة مخالفه بما يأتي :

قالوا : في حديث جابر أن في إسناده الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف^(٣) .

وقالوا : بأن تصحيح الترمذى له فيه نظر^(٤) .

وقالوا : وعلى فرض صحته لم يلزم فيه عدم وجوبها مطلقاً ، لاحتمال أن المراد أنها ليست واجبة على السائل (خاصة) لعدم استطاعته^(٥) .

وقال النووى : ينبغي أن لا يغتر بالترمذى فى تصحيحه (أى لهذا الحديث) فقد اتفق الحفاظ على تضعيفه أ. هـ^(٦) .

(١) فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ٨ ، ٩ .

(٢) الميزان الكبرى للشعرانى ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٣) نيل الأوطار ج ٥ ص ٦ .

(٤) المرجع السابق .

(٥) المرجع السابق .

(٦) مغنى المحتاج ، ج ١ ص ٤٦٠ ، الإقناع ، ج ١ ص ٢١٦ .

وقال ابن حزم : وهو من المنتصرين للقول بالفرضية :

إن الحديث السابق (حديث جابر) حديث مكذوب باطل^(١).

وقال الشوكاني : وهذا إفراط (أى من ابن حزم) لأن الحجاج وإن كان ضعيفاً ، فليس متهما بالوضع^(٢).

وقال فى فتح العلم : وفى الباب أحاديث لا تقوم بها حجة^(٣).

ونقل الترمذى عن الشافعى أنه قال : نيس فى العمرة شئ ثابت بأنها تطوع^(٤).

وقال ابن حجر : ولا يثبت فى هذا الباب شئ عن جابر^(٥).

سبب الخلاف السابق فى حكم العمرة

قال ابن رشد وسبب الخلاف بين الفقهاء فى حكم العمرة يرجع إلى أمرين :

الأول : تعارض الآثار فى هذا الباب .

قال الصنعانى : " ولما اختلفت الأدلة فى إيجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء فى ذلك سلفاً وخلفاً " ^(٦) .

(١) المحلى لابن حزم ، ج ٧ ص ٣٧ .

(٢) نيل الأوطار ، ج ٥ ص ٦ .

(٣) فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق ، ج ١ ص ٧٥ .

(٤) المغنى والشرح الكبير ، ج ٣ ص ١٦٠ .

(٥) فتح البارى ، ج ٣ ص ٥٩٧ .

(٦) سبل السلام ، ج ٢ ص ٣٥٨ .

الثانى: تردد الأمر بالتمام (أو بالإتمام) ، الوارد فى قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، بين أن يقتضى الوجوب أم لا يقتضيه^(١).

الرأى المختار فى حكم العمرة

ذكرت فيما سبق أننى لخصت الخلاف بشأن حكم العمرة فى اتجاهين أساسيين هما :

- الاتجاه القائل بأن العمرة سنة (وإن تفاوتت درجاتها) .
- الاتجاه القائل بأن العمرة فريضة .

والمختار عندى من هذين الرأيين هو الرأى القائل بأن العمرة سنة وليست فرضاً لما يأتى :

١ - أن المعنى الأقرب إلى الصواب بالنسبة للآية الكريمة :

﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(٢) .

هو أن الأمر فيها للإتمام وليس للإنشاء .

٢ - أن الحج فقط هو المفروض ، وهذا ثابت بقوله تعالى :

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣) .

حيث اقتصر سبحانه وتعالى على ذكر الحج ولم يذكر العمرة .

٣ - اقتصار الحديث النبوى : " بنى الإسلام على خمس "^(٤).

على ذكر الحج فقط .

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) الآية ١٩٦ البقرة .

(٣) الآية ٩٧ آل عمران .

(٤) مسلم بشرح النووى ج ١ ص ٢٠٩ باب بيان أركان الإسلام برقم ٢١ - (١٦) .

٤ - ولقوله ﷺ لمن قال في روايات الحديث السابق : لا أزيد على هذا ولا أنقص : " لئن صدق ليدخلن الجنة " (١).

٥ - ولعدم وجود دليل قطعي يثبت به التكليف بفرضية العمرة .

فقد ابتداءً بإيجاب الصلاة والزكاة بقوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ (٢)

وابتداءً بإيجاب الحج فقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (٣) . ولما ذكر العمرة أمر بإتمامها لا بابتدائها فلو حج عشر حجج أو اعتمر عشر عمر لزم الإتمام في جميعها ، فإنما جاءت الآية لإلزام الإتمام لا إلزام الابتداء (٤) .

٦ - ولأن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل (قطعي) يثبت به التكليف ، ولا دليل مما سبق يصلح لذلك ، ولا سيما مع اعتضاها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب (٥).

قال الصنعاني :

والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه (٦).

(١) مسلم بشرح النووي ج ١ ص ٢٠٢ باب السؤال عن أركان الإسلام برقم ١١- (١٢)

(٢) الآية ٤٣ سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٧ سورة آل عمران .

(٤) تفسير القرطبي - كتاب الشعب - ج ٧ ص ٧٤٢ .

(٥) نيل الأوطار ، ج ٣ ص ٥ .

، الروض المربع ، ج ٣ ص ٥٠١ .

، الإحكام شرح أصول الأحكام ، ج ٢ ص ٣٢٦ .

(٦) سبل السلام للصنعاني، ج ٢ ص ٣٥٩ .

وانتصر لهذا الرأي شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : (والأظهر أن العمرة ليست بواجبة ، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه سواء ترك العمرة عامداً أو ناسياً ، لأن الله إنما فرض في كتابه الحج) (١).

ويؤيده كذلك ما ذكره أبو عمر حافظ المغرب وما نصه :

" إن الله سبحانه وتعالى لم يوجب العمرة ، ولا أوجبها رسول الله ﷺ في النفل ، ولا أجمع المسلمون على فرضيتها ، والمفروض لا يثبت إلا من هذه الوجوه ، فقد ثبت في الصحيح أنه ﷺ قال : بنى الإسلام على خمس " وذكر منها الحج ولم يذكر العمرة ، فلو كانت العمرة فرضاً كالحج كما زعموا لذكرها .

فسقط بذلك قول من ادعى أنها فريضة " أ. هـ (٢).

- والله أعلم -

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢٦ ص ٥ : ٧ .

(٢) البنائة في شرح الهداية ، ج ٤ ص ٤٢٠ .

خاتمة البحث

نخلص من البحث الذى بين أيدينا إلى ما يأتى ذكره من النتائج :

- ١ - أنه لا فرق عند جمهور الفقهاء (خلافاً للحنفية) بين الفرض والواجب ، فهما بمعنى واحد .
- ٢ - للعمرة فضل عظيم ، وثواب كبير ، فهي قرينة الحج فى كتاب الله .
- ٣ - أن للعمرة مواقيت مكانية هى نفسها مواقيت الحج .
- ٤ - أن للحج ميقاتاً زمنياً محدداً لقوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ .
- ٥ - أن العمرة ليس لها ميقات زمانى محدد كما هو الحال بالنسبة للحج .
- ٦ - أن العمرة يمكن تكرارها طوال أيام السنة .
- ٧ - أن العمرة يمكن أن يؤديها الإنسان قبل أن يؤدي فريضة الحج .
- ٨ - أن مواقيت العمرة المكانية هى نفسها مواقيت الحج بالنسبة لمن هم خارج المواقيت المحددة .
- ٩ - أنه ليس على أهل مكة عمرة ، وإنما عمرتهم طوافهم بالبيت .
- ١٠ - أن أهل مكة إذا أرادوا العمرة ، فإحرامهم من (التمتع وغيره) وإن أرادوا الحج فمن مكة .
- ١١ - أن النبى ﷺ اعتمر أربع عمرات فى أربع سنوات .
- ١٢ - أن النبى ﷺ عمل عمراته كلها داخلاً إلى مكة ولم يثبت أنه اعتمر قط خارجاً منها .
- ١٣ - أن عمراته كلها كانت فى ذى القعدة إلا التى كانت مع حجته .

- ١٤ - أن أفضل العمرات بالنسبة للناس هي عمرة في رمضان . أما بالنسبة للنبي ﷺ فعمرة في أشهر الحج .
- ١٥ - أن أعمال العمرة هي :
- (أ) الإحرام كما في الحج .
- (ب) الطواف كما في الحج .
- (ج) السعى بين الصفا والمروة كما في الحج .
- (د) التحلل من العمرة بالتحلق أو التقصير كما في الحج .
- ١٦ - يفسد العمرة ما يفسد الحج .
- ١٧ - أنه يجب على المسلم إتمام العمرة حتى لو فسدت .
- ١٨ - أن العمرة سنة وليست فرضاً .
- ١٩ - أن العمرة ليست واجبة ، وأن من حج ولم يعتمر فلا شيء عليه ، سواء ترك العمرة عامداً أو ناسياً لأن الله إنما فرض في كتابه الحج ، ولم يفرض العمرة .
- ٢٠ - أن البراءة الأصلية لا ينتقل عنها إلا بدليل قطعي يثبت به التكليف ، ولا دليل مما أورده القائلون بوجوبها يصلح لذلك .
- والله أعلم -

الدكتورة

سعاد الشرباصي حسنين

الفهارس

- ١ - فهرس الآيات .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الأعلام .
- ٤ - فهرس المراجع .
- ٥ - فهرس الموضوعات .

١ - فهرس الآيات

الصفحات	رقم الآية	السورة
١٢٢ ، ١٠	٤٣	البقرة وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
٩٨ ، ٩٧	١٥٨	إن الصفا والمروة من شعائر الله
١٢١ ، ١١١ ، ١٠٨	١٩٦	وأتموا الحج والعمرة لله
٨١	١٩٦	ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله
٨٤ ، ٨١	١٩٦	فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه
٣٥ ، ٣٤ ، ٢٦	١٩٧	الحج أشهر معلومات
٧٥ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ١٤	١٩٧	فمن فرض فيهن الحج
٣٦	٢٢٨	يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
١٢٢ ، ١٢١ ، ١٠٦	٩٧	آل عمران والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٤ ، ١٣	١١٨	النساء لأتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً
٨٦	٩٥	المائدة يأبها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم
٨٢	٩٦	أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة
٤٢	٣٧	التوبة إنما النسيء زيادة في الكفر
١٠	٣٢	الإسراء ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلاً

الصفحات	رقم الآية	السورة
٣٧	٢٦	النور أولئك مبرعون مما يقولون
١٨	٢٣	الفتح ولن تجد لسنة الله تبديلا
١٠١	٢٧	لقد صدق الله ورسوله الرويا بالحق

٢ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
١٨	من سن سنة حسنة
٤٩ ، ٢٧ ، ٢٤ ، ٢٣	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
٢٣	تابعوا بين الحج والعمرة
٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٤ ، ٣٣ ، ٣٢	عمرة في رمضان تعدل حجة
٢٤	هذا البيت دعامة الإسلام
٢٤	إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك
٢٤	الحجاج والعمار بيت الله
٢٥	من خرج من بيته حاجاً أو معتمراً فمات
٢٥	استكثروا من الطواف بالبيت
٣٢ ، ٢٨	أن النبي ﷺ اعتمر أربعاً إحداهن في رجب
٢٨	أن النبي ﷺ اعتمر عمرتين في ذي القعدة
٢٩	أن النبي ﷺ اعتمر في ذي القعدة قبل الحج
٢٩	أن النبي ﷺ اعتمر عمره كلها قبل أن يحج
٣٠	أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر في أربع سنين
٣١	أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث عمر
٣٨	يوم الحج الأكبر يوم النحر
٤١	كانوا يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور
٤١	قدم النبي ﷺ صبيحة رابعة مهلين بالحج
٤٢	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٦٧ ، ٤٣	أن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته
٤٨	أن عائشة (ض) اعتمرت ثلاث مرات في عام واحد
٤٨	أن ابن عمر رضي الله عنهما اعتمر مرتين في عام واحد
٤٨	عن علي ابن أبي طالب أنه قال: في كل شهر مرة (عمرة)
٤٩	ما روى عن أنس بن مالك أنه كان كلما جم رأسه خرج فاعتمر
٥٤ ، ٥٦	وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة
٥٥	يهل أهل المدينة من ذي الحليفة
٥٥	ومهل أهل الشام مهيعة وأهل نجد قرن
٥٥	ومهل أهل اليمن يللم
٥٥	هن لهن ولمن أتى عليهن
٦١	فمن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ
٦١ ، ٦٣	فمن كان دونهن فمن أهله
٦٥	حتى أهل مكة يهلون منها
٦٨	قالت عائشة : فكان أدنا من الحرم التعيم فاعتمرت منه
٧١	وعنها (ض) كنت أطيب رسول الله ﷺ
٧١	إنما الأعمال بالنيات
٧٢	لا ينكح المحرم ولا ينكح
٧٢	لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب
٧٣	أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٧٦	من حج ولم يرفث ولم يفسق
٧٦	ألا وإنها ساعتي هذه حرام لا يختلى شوكها
٧٦	إن مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس
٧٦	لا يلبس المحرم القميص ، ولا العمامة
٧٧	لا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً
٧٧	إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها
٧٨ ، ٧٩	لا تتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين
٧٨	كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدلنا
٨٠	الحاج الشعث التفل
٨٠	أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات
٨١	لا تحنطوه ولا تخمروا رأسه
٨٣	قال فكلوا ما بقى من لحمها
٨٣	صيد البر لكم حلال وأنتم حرم
٨٤	إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم
٨٧ ، ٩٨	خذوا عني مناسككم
٩٠ ، ٩١	الطواف بالبيت صلاة
٩٣	لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان
٩٦	اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى
٩٨	ابدأ بما بدأ الله به
١٠١	رحم الله المحلقين قالوا يا رسول الله والمقصرين
١٠٢	ليس على النساء حلق وإنما عليهن التقصير
١٠٦	الحج فريضة والعمره تطوع

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
١٠٦	الحج مكتوب والعمرة تطوع
١٠٧	سئل رسول الله ﷺ عن العمرة أواجبة هي ؟
١١٩ ، ١٠٩ ، ١٠٧	دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة
١١٤ ، ١٠٨	الحج والعمرة فريضتان لا يضرك بأيهما بدأت
١١٥ ، ١٠٨	الحج والعمرة فريضتان واجبتان
١٠٨	جاء رجل فقال يا محمد : ما الإسلام
١٠٩	يا رسول الله هل على النساء جهاد ؟
١١٦ ، ١٠٩	قال ابن عباس إنها لقرينتها في كتاب الله
١١٧ ، ١١٠	حج عن أبيك واعتمر
١١٧ ، ١١٠	أن العمرة هي الحج الأصغر
١١١	جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال كيف تأمرني أن أصنع في عمرتي
١١٥	وأن تحج البيت وتعتمر
١١٦ ، ١٠٩	عليهن جهاد لا قتال فيه
١١٦	جهادكن الحج
١١٦	نعم الجهاد الحج
١١٦	الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله
١٢٣ ، ١٢١	بني الإسلام على خمس
١٢٢	لئن صدق ليدخلن الجنة

٣ - ترجمة لبعض الشخصيات الواردة فى البحث

الصفحة	العلم
١١	ابن السكيت
٢٤	ابن جريج
٣١	محرش الكعبى
٣٣	إسحاق بن راهويه
٣٤	الفراء
٤٥	ابن سيرين
٤٥	أم معقل
٤٦	ابن خزيمة
٤٧	ابن بطل
٤٨	الأنثرم
٦٨	الغزالى
٨٤	الصعب بن جثامة الليثى
٩٧	القاضى أبو يعلى
١١٠	أبو رزين العقيلى
١١٥	ابن لهيعة

مصادر البحث ومراجعته

أولاً : كتب اللغة :

- ١ - (القاموس المحيط) لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى - دار الجبل - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - بيروت لبنان .
- ٢ - المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى ، للعلامة أحمد ابن محمد على المقرئ الفيومى ، الطبعة الخامسة - المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٢ م .
- ١ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ، ط ١٩٨٢ م ، طبع على نفقة المحسن الكبير معالى السيد حسن الشربتلى .
- ٤ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس - تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة الحلبي بالقاهرة .

ثانياً : كتب التفسير :

- ١ - تفسير ابن كثير للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير القرشى الدمشقى - تحقيق محمد على الصابونى ، دار القرآن الكريم ، بيروت .
- ٢ - الجامع لأحكام القرآن لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى - طبعة كتاب الشعب - سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٩٦ م .
- ٣ - فتح القدير للشيخ محمد على الشوكانى - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

ثالثاً : كتب الحديث والآثار :

- ١ - سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام - تصحيح وتعليق الدكتور خليل ملا خاطر - مطابع الرياض - كلية الشريعة - ط ١٩٧٧ م .
- ٢ - سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندی، دار الريان للتراث ، دار الحديث .
- ٣ - صحيح مسلم بشرح النووي - حققه وفهرسه عصام الصبايطي ، حازم محمد ، عماد عامر - ط. دار الحديث بالقاهرة .
- ٤ - عون المعبود شرح سنن أبي داود للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق آبادي مع شرح الحافظ ابن القيم الجوزية ، ضبط وتحقيق عبد الرحمن عثمان ، مكتبة ابن تيمية القاهرة .
- ٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني - دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- ٦ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للإمام محمد بن علي الشوكاني - دار الفكر للطباعة والنشر .

رابعاً : كتب أصول الفقه :

- ١ - أصول الفقه للشيخ محمد الخضري - المكتبة التجارية الكبرى .
- ٢ - الوصول إلى علم الأصول لشرف الإسلام أبي الفتح البغدادي ، تحقيق الدكتور عبد الحميد أبو زيد .
- ٣ - روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد ابن حنبل ، لشيخ الإسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي ، ومعها شرحها نزهة خاطر العاطر للأستاذ الشيخ عبد القادر الدومي - مكتبة المعارف بالرياض .
- ٤ - شرح الكوكب المنير لابن النجار الحنبلي .
- ٥ - علم أصول الفقه تأليف الأستاذ عبد الوهاب خلاف - دار التراث - القاهرة .

خامساً : كتب الفقه الإسلامى :

(أ) كتب المذهب الحنفى :

- ١ - الاختيار لتعليل المختار تأليف الموصلى الحنفى - تحقيق وتعليق ومراجعة الشيخ زهير عثمان الجعيد - دار الأرقم .
- ٢ - البناية فى شرح الهداية لأبى محمد محمود بن أحمد العينى، دار الفكر .
- ٣ - بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى الحنفى - طبعة دار الكتاب العربى - بيروت لبنان .
- ٤ - رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين) تحقيق عبد المجيد طعمة الحلبي - ط دار الفكر - لبنان - بيروت .
- ٥ - شرح فتح القدير تأليف الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسى المعروف بابن الهمام - على الهداية شرح بداية المبتدى - تأليف شيخ الإسلام برهان الدين المرغينانى - طبعة دار الفكر .
- ٦ - كتاب المبسوط للإمام شمس الدين أبو بكر السرخسى - ط دار الفكو - لبنان .

(ب) كتب المذهب المالكى :

- ١ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام محمد بن رشد القرطبى الأندلسى المتوفى سنة ٥٩٥ هـ - طبعة دار الكتب الإسلامية بعباديين - القاهرة .
- ٢ - بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك تأليف الشيخ أحمد بن محمد الصاوى المالكى على الشرح الصغير للقطب الشهير أحمد الدردير - مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه .
- ٣ - جامع الأحكام الفقهية للإمام القرطبى من تفسيره ، جمع وتصنيف الأستاذ فريد عبد العزيز الجندى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٤ - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للعالم العلامة شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقى على الشرح الكبير لسيدى أحمد الدردير ،

وبهامشه تقريرات الشيخ محمد عيش شيخ السادة المالكية - طبعة دار

إحياء الكتب العربية - الحلبي وشركاه .

٥ - شرح الخرشي على مختصر سيدي خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد

الله بن علي الخرشي المالكي وبهامشه حاشية الشيخ علي العدوي -

طبعة دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٦ - منح الجليل شرح مختصر سيدي خليل للشيخ محمد عيش - دار الفكر .

(ج) كتب المذهب الشافعي :

١ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للشيخ محمد الشربيني الخطيب - طبعة

دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٢ - المجموع شرح المذهب للإمام يحيى بن شرف النووي - ط مطبعة

العاصمة - مصر .

٣ - الميزان الكبرى تأليف أبي المواهب عبد الوهاب بن أحمد الأنصاري

المعروف بالشعراني ، وبهامشه رحمة الأمة في اختلاف الأئمة -

مطبعة دار الفكر - بيروت - لبنان .

٤ - روضة الطالبين للإمام يحيى بن شرف النووي - المكتب الإسلامي

للطباعة .

٥ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج لأبي زكريا يحيى بن

شرف النووي من أعلام الشافعية في القرن السابع الهجري - مطبعة

ومكتبة البابي الحلبي وأولاده بمصر - ١٩٥٨ .

(د) كتب المذهب الحنبلي :

١ - الإحكام شرح أصول الأحكام جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم

النجدي الحنبلي - توزيع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية

والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض - وقف الله تعالى .

٢ - المغنى فى فقه الإمام أحمد بن حنبل للإمام موفق الدين بن قدامة - ط دار الفكر .

٣ - المغنى والشرح الكبير للإمامين : موفق الدين وشمس الدين بن قدامة المقدسى ، دار الكتاب العربى للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٤ - حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع ، جمع الفقير إلى الله عبد الرحمن بن محمد العاصمى النجدى ، ط الثالثة .

٥ - زاد المعاد فى هدى خير العباد لابن القيم الجوزية ، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، مكتبة المنار الإسلامية ، بيروت ، لبنان .

٦ - كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتى ، ط عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .

٧ - مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية - طبع بأمر خادم الحرمين الشريفين ، إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .

(هـ) كتب المذهب الظاهرى :

١ - المحلى لابن حزم المحدث الفقيه الأصولى ، قوى المعارضة ، شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة صاحب التصانيف الممتعة فى المعقول والمنقول والسنة والفقه والأصول والخلاف مجدد القرن الخامس ، فخر الأندلس أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٤٥٦ هـ ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى ، فى دار الآفاق الجديدة، منشور دار الآفاق ، بيروت ، لبنان .

(و) كتب الفقه الشيعى :

١ - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المجتهد أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ - الناشر دار الكتاب الإسلامى - القاهرة .

سادساً : كتب التراجم والسير :

- ١ - الإعلام لخير الدين الزركلى ، طبعة الحلبى .
- ٢ - البداية والنهاية لأبى الفدا الحافظ ابن كثير الدمشقى - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- ٣ - تقريب التهذيب - تأليف الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى مع التوضيح والإضافة من كلام الحافظين المزى وابن حجر أو من مأخذهما . حققه وعلق عليه ووضحه وأضاف إليه أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستانى . تقديم بكر بن عبد الله أبو زند ، دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض .
- ٤ - تذكرة الحفاظ للحافظ أبو عبد الله الذهبى - دار إحياء التراث العربى .
- ٥ - طبقات الحنابلة للقاضى محمد بن أبى يعلى الحنبلى - نشر دار المعرفة للطباعة والنشر .
- ٦ - وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلكان بتحقيق إحسان عباس - طبعة دار صادر - بيروت .

سابعاً : مراجع أخرى متفرقة :

- ١ - إحياء علوم الدين لحجة الإسلام أبى حامد محمد بن محمد بن الغزالى - تحقيق الشحات الطحان ، عبد الله المنشاوى - المكتب الثقافى - مكتبة الإيمان - المنصورة .
- ٢ - الإسلام عقيدة وشريعة للإمام الشيخ محمود شلتوت - طبعة دار الشروق .
- ٣ - السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى للدكتور الشيخ مصطفى السباعى - المكتب الإسلامى - بيروت ط ٤١ سنة ١٩٨٥ م .

- ٤ - الفقه الإسلامى وأدلته للدكتور وهبة الزحيلى - ط ٤ المعدلة - دار الفكر المعاصر - دمشق .
- ٥ - فقه السنة لفضيلة الشيخ السيد سابق - مكتبة الخدمات الحديثة .
- ٦ - كتاب الفقه على المذاهب الأربعة - تأليف الأستاذ عبد الرحمن الجزيرى - مكتبة دار الحديث - القاهرة .
- ٧ - منهاج المسلم للشيخ أبو بكر جابر الجزائري - دار الشروق - جدة .

٥ - فهرس الموضوعات

٥

المقدمة

الباب الأول

التعريف بمفردات العنوان

٩

الفصل الأول : تعريف كلمة (حكم)

٩

أولاً : تعريف الحكم فى اللغة

٩

ثانياً : تعريف الحكم فى الاصطلاح

٩

عند الأصوليين

٩

عند الفقهاء

١١

الفصل الثانى : تعريف العمرة

١١

أولاً : تعريفها فى اللغة

١٢

ثانياً : تعريفها فى الشرع

١٣

الفصل الثالث : تعريف الفرض

١٣

أولاً : معنى الفرض فى اللغة

١٤

ثانياً : معنى الفرض اصطلاحاً

١٨

الفصل الرابع : تعريف السنة

١٨

أولاً : تعريف السنة فى اللغة

١٨

ثانياً : تعريف السنة اصطلاحاً

١٨

السنة فى اصطلاح الأصوليين

١٩

السنة فى اصطلاح الفقهاء

١٩

الفرق بين السنة فى اصطلاح الأصوليين واصطلاح الفقهاء

الباب الثاني

أحكام العمرة

- ٢٣ الفصل الأول : مشروعية العمرة وفضلها
- ٢٦ الفصل الثاني : مواقيت العمرة الزمانية والمكانية
- ٢٦ المبحث الأول : ميقات العمرة الزماني
- ٢٩ المطلب الأول : حكم أداء العمرة قبل الحج
- ٣٠ المطلب الثاني : عدد عمرات النبي ﷺ وزمانهن
- ٣٢ المطلب الثالث : أفضل أوقات العمرة
- ٣٤ المطلب الرابع : وقت الحج (أشهر الحج)
- ٣٩ المطلب الخامس : حكم العمرة في أشهر الحج
- ٤٧ المطلب السادس : حكم تكرار العمرة في السنة الواحدة
- ٥٢ المبحث الثاني : المواقيت المكانية للعمرة
- ٥٢ المطلب الأول : تعريف الميقات المكاني
- المطلب الثاني : النصوص النبوية الدالة على تحديد
- ٥٤ مواقيت الحج والعمرة
- المطلب الثالث : ميقات من كان منزله دون
- ٦٠ المواقيت المنصوص عليها
- ٦٢ المطلب الرابع : ميقات أهل مكة
- المطلب الخامس : الحكمة في اختلاف ميقات أهل مكة
- ٦٥ في الحج عنه في العمرة
- ٦٦ المطلب السادس : اختلاف الفقهاء في أي مواقيت الحل أفضل
- ٧٠ الفصل الثالث : أعمال العمرة
- ٧١ المبحث الأول : الإحرام
- ٧١ المطلب الأول : معنى الإحرام في اللغة

٧١	المطلب الثاني : معنى الإحرام شرعاً
٧٢	المطلب الثالث : محظورات الإحرام
	المطلب الرابع : حكم من ارتكب محظوراً من
٨٤	محظورات الإحرام
٨٧	المبحث الثاني : الطواف
٨٧	أولاً : واجبات الطواف عند الشافعية
٨٨	سنن الطواف عند الشافعية
٩٠	ثانياً : شروط الطواف عند المالكية
٩٢	سنن الطواف عند المالكية
٩٣	ثالثاً : شروط الطواف عند الحنابلة
٩٤	سنن الطواف عند الحنابلة
٩٤	رابعاً : واجبات الطواف عند الحنفية
٩٥	سنن الطواف عند الحنفية
٩٦	المبحث الثالث : السعى
٩٦	اختلاف الفقهاء في السعى
٩٦	السعى ركن عند جمهور الفقهاء
٩٧	السعى واجب عند الحنفية وليس بركن
٩٧	أدلة الأئمة الثلاثة
٩٨	واجبات السعى وشروطه
٩٩	سنن السعى
١٠١	المبحث الرابع : التحلل من العمرة بالحلق أو التقصير
١٠٣	الفصل الرابع : هل العمرة فرض أم سنة ؟
١٠٣	اختلاف الفقهاء في ذلك على أقوال
١٠٥	المذهب الأول : أن العمرة سنة

١٠٥	المذهب الثاني : أن العمرة فرض
١٠٦	أدلة المذهب الأول
١٠٨	أدلة المذهب الثاني
١١١	مناقشة أدلة الفقهاء
١٢٠	سبب الخلاف السابق في حكم العمرة
١٢١	الرأى المختار في حكم العمرة وما يؤيده
١٢٤	الخاتمة : فى أهم ما يستخلص من البحث
	الفهارس :
١٢٩	١ - فهرس الآيات القرآنية
١٣١	٢ - فهرس الأحاديث والآثار
١٣٥	٣ - ترجمة لبعض الشخصيات الواردة فى البحث
١٣٦	٤ - مصادر البحث ومراجعته
١٤٣	٥ - فهرس الموضوعات

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٤/٢٠١٠٧

الزهراء كمبيو سنتر
طباعة - دعاية - إعلان
ت : ٠١٠٤٠٣٧٧٤٣